المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

المواكبة المستمرّة

نشرة شهرية تجمع ملخّصات نصوص أجنبية هامة

العدد العاشر: كانون الأول 2021

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- كيف يمكن أن تتكيّف تركيا مع التحوّل الأميركي نحو آسيا 2
- ميليشيا سفن الصيد الصينية 8
- التصعيد الروسي الأوكراني: تقييم أولي 11
- الإستراتيجية الصينية في آسيا 16
- دليل أميركي للتنافس مع الصين 19
- استطلاع حول تداعيات الأزمة اللبنانية على السكّان 25
- موقف رسمي لإدارة بايدن حول ملفّات الشرق الأوسط 29
- مقاربة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط 43
- الشرق الأوسط في موازنة الدفاع الأميركية 2022 48
- طُرق التأثير الصينية في الرأي العام الإسرائيلي 53

كيف يمكن أن تتكيّف تركيا مع التحوّل الأميركي نحو آسيا

الموضوع

تقرير صدر في أيلول 2021 عن "مركز دراسات السياسة الخارجية والاقتصاد"، وهو مركز تركي معتمد لدى أردوغان، تحت عنوان "التحوّل الأميركي نحو آسيا: آثار على تركيا ودعوى لإعادة التقييم". فيما يلي توصيات المركز حول كيف يمكن أن تتكيّف تركيا مع التحوّلات الأميركية المستجدّة[1].

التوصيات

للوهلة الأولى، قد نشعر أن الحوار الأمني الرباعي (QUAD) وتحالف أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة (AUKUS) من الحقائق البعيدة، لكن النموذج الجديد الذي يمثلانه في السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة، فضلًا عن تداعيات الخلاف مع فرنسا، بعيد كل البعد عن كونه غير ذي صلة بتركيا. تحتاج أنقرة إلى التفكير في كيفية تأثرها بالأحداث وإعداد نفسها وفقًا لذلك. وهذا يتطلّب قراءة مستنيرة للوضع، مع استكمال تطوير خياراتها السياسية. انطلاقًا من هذا المفهوم، تمت صياغة الملاحظات والتوصيات التالية التي جُمعت تحت خمسة عناوين رئيسية:

1. **التحوّل الأميركي:** التزام الولايات المتحدة بالمنطقة المحيطة بتركيا آخذ في التناقص. وهذا قد يشير للوهلة الأولى إلى تناقص متزامن في الاهتمام بتركيا، لكن إذا لعبت أنقرة دورها بحكمة فيمكنها أن تزيد من قيمة سياساتها وأفعالها. من خلال عدم إعطاء الأولوية لتركيزها على هذه المنطقة، تتحدّى الولايات المتحدة الجهات الفاعلة الإقليمية لتحمل عبء ضمان الأمن والاستقرار. وتركيا دولة ذات إمكانات معتبرة في هذا الصدد، كما يتضح من دورها الرائد في استضافة النازحين، وتأثيرها الموازن على الاتحاد الروسي في سوريا وليبيا وجنوب القوقاز. ومع ذلك، فإن صورة تركيا كجهة فاعلة مزعزعة للاستقرار كانت أكثر انتشارًا من أنباء مساهماتها البنّاءة في الأمن الإقليمي. تحتاج تركيا إلى مواجهة هذا التصوّر الضار بشكل فعّال. يمكنها أن تفعل ذلك من خلال موازنة خطابها وسياساتها وأفعالها الرسمية في المنطقة بشكل أفضل. سيكون من الحكمة بذل جهد حكومي كامل ومستدام لتحقيق هذه الغاية، جنبًا إلى جنب مع الجهود المستمرة للحفاظ على الهدوء في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإصلاح العلاقات

[1] https://edam.org.tr/wp-content/uploads/2021/09/210924-Alper-Coskun-AUKUS.pdf

مع الجهات الفاعلة الإقليمية مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك مع "إسرائيل". يمكن لتركيا الاستفادة من هذه الجهود في تعاملها مع إدارة بايدن، بما في ذلك على سبيل المثال، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حيث يتشاركون رؤية حل الدولتين.

إن الحاجة الموضوعية إلى أن تضبط تركيا سياستها الخارجية قد تم الاعتراف بها ظاهريًا في أنقرة، على الأقل إلى حد ما، نظرًا للموقف المحسوب والأكثر تصالحًا الذي اتخذته تركيا منذ نهاية عام 2020. يجب مواصلة هذا المسار العقلاني بشكل منهجي، وعدم التخلي عنه، بما في ذلك الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في عام 2023.

2. **الناتو والعلاقات عبر الأطلسي والدفاع الأوروبي:** على الرغم من العديد من المشاكل وخيبات الأمل التي تعاني منها تركيا مع بعض حلفائها فإن عضويتها في الناتو تعتبر رصيدًا لا يقدر بثمن. وينطبق الشيء نفسه على مساهمات تركيا في الحلف. يعتبر التفكير في البديل من خلال تخيّل تركيا خارج حلف الناتو طريقة مفيدة للتحقق من هذا التأكيد. في الواقع، ستواجه تركيا عددًا أكبر بكثير من التحديات كدولة من خارج الناتو، وسيكون الناتو أضعف. يمكن توقّع أن تجرّ فرنسا معركتها على AUKUS إلى الناتو. وقد يمثل هذا تحديًا غير مناسب لأوانه بالنسبة لتماسك التحالف ووحدته ومستقبله لا سيما مع سرعة العمل بشأن NATO2030 والمفهوم الاستراتيجي الجديد. كانت كارثة أفغانستان قد أشعلت بالفعل الجدل حول الحاجة إلى الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي. بينما تستعد فرنسا لتولّي رئاسة الاتحاد الأوروبي في عام 2022، ستميل الآن أكثر من أي وقت مضى إلى اغتنام الفرصة لتعزيز هذا الطموح الذي تقوده تقليديًا. بصفتها حليفًا أوروبيًا من خارج الاتحاد الأوروبي، فسوف يكون لتركيا مصلحة مهمة في هذه المناقشة التي قد تثير الانقسام. الحفاظ على التزام الولايات المتحدة تجاه الناتو، والحفاظ على دور الحلف كمنتدى أساسي للمناقشات عبر الأطلسي، وضمان ألا تأتي التطلعات لتعزيز القدرات الدفاعية داخل الاتحاد الأوروبي على حساب تركيا أو الناتو، من بين الأهداف الأساسية لأنقرة. كما أشرنا سابقًا، نرى بالفعل علامات على أن إدارة بايدن قد تكون أكثر ميلًا من أي وقت مضى إلى تلبية تطلعات الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي، لا سيما لمعالجة تداعيات AUKUS.

إذا ثبت أن هذا صحيح فستواجه تركيا بعض المفاوضات الصعبة. سيكون الاعتبار المركزي لأنقرة هو مصالحها في قبرص وإحجامها المفهوم عن السماح لحلف الناتو بالانخراط رسميًا مع نظام لا يعترف به. سيكون من الأفضل لتركيا ألا تنتظر بشكل سلبي وصول هذا النقاش إليها، ونقل المعركة إلى الجانب الآخر ببعض التفكير الابتكاري حول كيفية الحفاظ على سياستها الخاصة بعدم الاعتراف بـ "قبرص"، مع السماح في الوقت نفسه بزيادة التعاون العملي بين الناتو والاتحاد الأوروبي. وإلا فإنها تخاطر بأن توصف بأنها الحلقة الإشكالية في التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي، كما كان الحال في الماضي. المشكلة

هناك هي أن أنقرة استنفدت عمليًا جميع الحلول الإبداعية التي يمكن تصوّرها في هذا الصدد. نظرًا لأن إعادة إنتاج الأفكار والحجج القديمة، مهما كانت صالحة، لم تعد كافية، سيتعيّن على صانعي السياسات في أنقرة إلقاء نظرة فاحصة على كيفية الحفاظ على أولوياتهم الأساسية. يجب أن يتم ذلك بعقلية إستراتيجية، وأن تكون على دراية بالوقائع الجديدة مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ووضع المملكة المتحدة تقنيًا على نفس القارب مثل تركيا في مواجهة الدفاع الأوروبي، وحقيقة أن إحجام الولايات المتحدة عن دعم الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي قد تتضاءل. إن جزءًا لا يتجزأ من هذا النقاش سيكون حلولًا إبداعية لمشكلة رفض مشاركة تركيا في المهام المتعلقة بالدفاع والأمن في الاتحاد الأوروبي. لن تكون هذه مهمة سهلة.

من الناحية المنهجية، سيكون من المناسب إجراء تقييم مشترك بين الوكالات تحت القيادة التنسيقية لوزارة الخارجية بغية وضع إستراتيجية مقاربة جديدة لهذه المعركة القادمة. ولكن الأهم من ذلك أن هدف هذه العملية ومعايير ما يمكن القيام به يجب تحديدها أولًا على أعلى مستوى سياسي، وذلك لمنع المشاحنات التي لا مفر منها بين الوكالات. يمكن أن تتمثل إحدى الأفكار في أن تنظر تركيا في السماح بالتفاعل الكامل بين الناتو والاتحاد الأوروبي بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك، والتي قد تستلزم مشاركة "قبرص" أيضًا، ولكن بشرط أن يشار إلى "قبرص" على أنها "الإدارة القبرصية اليونانية" في جميع وثائق الناتو والاجتماعات المشتركة. في حين أن هذه الطريقة غير مثالية ومن المؤكد أنها لن تحظى بقبول جميع الأطراف المعنية، يمكن القول إن هذه الطريقة ستحمي وجهة النظر القانونية لتركيا. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أماكن أخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو المجلس الأوروبي، حيث تجد تركيا نفسها بالفعل في نفس المكان العام مع "قبرص"، فإن هذا لن يشكل ممارسة جديدة. على العكس من ذلك، فإن إدخال استخدام "الإدارة القبرصية اليونانية" في مِنصّة متعددة الأطراف سيشكّل الجديد. أخيرًا، سيكون هذا أيضًا بمثابة نهاية لعادة التناقض في بعض الأحيان لعقد اجتماعات "غير رسمية" بين الناتو والاتحاد الأوروبي، وهو الرمز الذي يتم نشره عند مشاركة "قبرص". كان هذا شيئًا وافقت عليه تركيا بشكل استثنائي في الماضي كدليل على حسن النية، ولكن تم دفع ذلك بشكل متزايد من قبل الآخرين باعتباره القاعدة تقريبًا وعلى حساب تركيا.

من ناحية أخرى، أثناء النظر في نقاط نفوذها قبل المناقشة الساخنة المتوقعة حول الدفاع الأوروبي والعلاقات بين الناتو والاتحاد الأوروبي، قد يكون من المنطقي أن تدرس أنقرة قضية أخرى. يتعلق ذلك بإمكانية بث الحياة في فكرة التطوير المشترك لنظام دفاع جوي وصاروخي مع الكونسورتيوم الإيطالي والفرنسي EUROSAM. يمكن أن يؤدي هذا إلى فوائد في علاقات تركيا مع فرنسا (وإيطاليا) ويمكن أيضًا استخدامه كرسالة، خاصة إلى الولايات المتحدة، لتهدئة المخاوف من أن تركيا قد تشتري نظامًا آخر من الاتحاد الروسي. تم الانتهاء من الدراسات الأولية حول هذه الفكرة لكن الرئيس ماكرون اختار ترك

الفكرة على الرف ردًا على التطورات في سـوريا. قد يكون هذا هو الوقت المناسـب الآن لإعادة النظر في المشروع، بالنظر إلى أن فرنسا قد ترى ميزة في المضي قُدمًا معها في أعقاب AUKUS لتوليد قصة نجاح لصناعة الدفاع الوطني الخاصة بها. نظرًا لأن المرشح النظري الآخر هو نظام باتريوت، فإن القضاء على الخيار الأميركي قد يكون أيضًا لحظة جيدة لن ترغب باريس في تفويتها.

3. **الديمقراطية وحقوق الإنسان:** تحتاج تركيا إلى صقل سجلّها في الديمقراطية وحقوق الإنسان دون مزيد من التأخير. التصـريحات والحزم الجوفاء لن تنقذ اليوم بعد الآن. تُبرز المناقشـات الجارية داخل المجتمع التركي العديد من القضايا التي تتطلب اهتمامًا عاجلًا، بدءًا من الحاجة إلى رسم مسار سياسي لمعالجة القضـية الكردية سـلميًا، إلى معالجة التحديات التي تواجه الحريات الإعلامية وحرية التعبير. ومن ناحية أخرى تتجمع الغيوم المظلمة لتركيا في سـتراسـبورغ، موطن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان، حيث يهدد رفض تركيا الالتزام بالأحكام المتعلقة بقضـايا الناشـط عثمان كافالا والرئيس المشـارك السـابق للحزب الديمقراطي المؤيد للشعب الكردي صلاح الدين ديميرتاش بإحداث ما يعرف باسم "إجراء التعدي". المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هي الذراع القضائية المستقلة لمجلس أوروبا، ويمكن أن تؤدي هذه الديناميكية داخل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من الناحية الفنية إلى طرد تركيا من مجلس أوروبا. ويشير الخبراء إلى أهمية مجلس أوروبا بالنسبة لتركيا، بوصفها أيضا إحدى الركائز الرئيسية الثلاث التي تحدد مكانتها الدولية، إلى جانب عضـويتها في الأمم المتحدة ومنظمة حلف شـمال الأطلسـي. يُعدّ تجنّب حدوث قطيعة محتملة في هذه العلاقة أمرًا بالغ الأهمية لمصـالح تركيا الوطنية في كثير من النواحي. تتمتع تركيا بإرث طويل من المشـاركة مع مجلس أوروبا، حيث مرّت بأوقات عصـيبة، لكنها تمكنت دائمًا من التغلب على التحديات بطريقة خدمت في النهاية مصالح شعبها ومجتمعها بشكل عام. يجب أن تسود نفس الحكمة اليوم لضمان عدم تلطيخ مكانة تركيا وسمعتها الدولية، وعدم إضعاف يدها دون داعٍ في هذا الوقت الذي تواجه فيه العديد من التحديات الكبيرة.

4. **تغيّر المناخ:** أعلن الرئيس التركي أردوغان مؤخرًا أن تركيا سـتشـرع في التصـديق على اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. وإن كانت متأخرة، فهذه خطوة مرحّب بها وستزيل الآثار السلبية على صورتها في هذا المجال الحرج. الأهم من ذلك ومن وجهة نظر عملية، مع الدعم المشـترك لاتفاقية باريس من جميع جوانب الانقسام السياسي في تركيا، يمكن أن يكون التصديق السريع عليه نقطة انطلاق مجدية لتركيا لزيادة نشـاطها في هذا الميدان والبدء بقوة في إدماج اعتبارات تغيّر المناخ في سـياسـاتها الخارجية والأمنية. وينبغي لتركيا أن تبدي زخمًا في هذا الميدان من خلال إعطاء الأولوية لتغير المناخ كموضـوع رئيسـي في التزاماتها الدولية. عقدت تركيا مؤخرًا أول حوار رفيع المسـتوى مع الاتحاد الأوروبي بشـأن

المناخ وهي مهتمة بالتعرف على حزمة "تناسب 55٪" (Fit for 55٪) وسياسات الاتحاد الأوروبي بشأن ضرائب الكربون ومواءمتها معها. إن التقدم الملموس هناك من شأنه أن يشكّل في الواقع تأكيدًا مهمًا لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتقديم هذه اللوائح كحوافز، بدلًا من التدابير التقييدية، وسيساعد بالطبع أيضًا في منع أي اضطراب في المشاركة التجارية والاقتصادية الهامة لتركيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال تسريع عملية الانتقال إلى الحلول الخضراء.

إن الدعم السياسي العالمي والإحساس المتزايد بالوعي بين الشباب الأتراك يفسح المجال جيدًا لمثل هذه الجهود ويمكن أن يكون بمثابة أساس قوي للعمل على المستوى الدولي. يمكن أن تتضمّن الخطوة الأولية الواضحة والمفيدة تحديث خطة العمل الوطنية لتركيا. من مصلحة أنقرة تقديم الطبيعة المتنوّعة والواسعة النطاق لقدرة تركيا على تحقيق قيمة مضافة عند مواجهة التحديات المعاصرة من خلال المغامرة خارج النطاق الأمني الضيق العتيق. المناخ هو أحد هذه المجالات القوية. لن تمر الجهود المستمرة والهادفة من بلد مثل تركيا التي تفتخر بترتيبها في المرتبة 12 على المستوى العالمي في استخدام الطاقة المتجددة دون أن يلاحظها أحد في بروكسل أو واشنطن ويمكن أن تثري صورة تركيا. وهذا بدوره سينعكس إيجابًا على المجالات الأخرى ذات الأولوية لأنقرة.

5. **الصين:** تركيا ليست لاعبًا نشطًا في جنوب شرق آسيا وموقفها من الصين أقرب نسبيًا من موقف حلفائها في أوروبا الغربية، مقارنةً بالولايات المتحدة. لا تسعى أنقرة إلى المواجهة مع بكين وتبدو أقل حذرًا من المخاطر المرتبطة بالتعاون والمشاركة الثنائية، بما في ذلك في مجالات مثل الاتصالات وتقنيات الجيل الخامس. لا يزال حجم جيب (أموال) الصين، بغضّ النظر عن التكاليف غير المكتوبة المرتبطة بها، يغري أنقرة إلى الحد الذي يبدو أنها تظل صامتة عن قصد بشأن معاناة الأويغور. ومع ذلك، وبغضّ النظر عن هذا الموقف المحسوب الذي تتبناه أنقرة حاليًا، لا يزال بإمكان تركيا تحقيق قيمة مضافة للجهود الموجهة لتعويض المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على الصين في مختلف المجالات.

توفّر دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 50٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. إلى جانب نسبة 15٪ تقريبًا التي تأتي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فضلًا عن اتحادها الجمركي وعلاقاتها التجارية المكثفة مع الاتحاد الأوروبي، يصبح الارتباط العضوي لتركيا بالاقتصادات الغربية والإمكانات الكامنة لزيادة التآزر واضحًا. كما يستفيد الأداء المتكامل المعقّد للتعاون الاقتصادي التركي مع الاتحاد الأوروبي من الطبيعة التكميلية للصناعة التركية فيما يتعلق بأوروبا. وعلى العكس من ذلك، فإن الاقتصادين التركي والصيني أقل تكاملية وأكثر قدرة على المنافسة، في حين أن حجم التجارة البالغ 30 مليار دولار أمريكي لصالح الصين بشكل كبير. هذه العوامل تجعل تركيا مرشحًا طبيعيًا للمساعدة في بناء المرونة الغربية من خلال سلاسل التوريد المتنوعة وإنشاء سلاسل قيّمة قوية وموثوقة. إن إظهار اهتمام قوي

وموثوق به من جانب تركيا في هذا المجال يمكن أن يكون له صـدى في كل من بروكسـل وواشـنطن، وإن كان على نطاق أصغر بكثير من الصين، فإن قدرة الإنتاج الصناعي لتركيا وقاعدة الابتكار التكنولوجي المتزايدة لديها والنمو الاقتصـادي المدفوع بالطلب يخلقان مزيجًا جذابًا. إذا كانت تركيا قادرة على استكمال هذه الصورة بإحساس أقوى بالثقة في سيادة القانون في البلاد ومسار إيجابي في الحالة العامة للديمقراطية وحقوق الإنسـان، فقد تكون بداية ديناميكية إيجابية في متناول اليد. سـيفيد تركيا مثل هذا المسـار على عدد من الجبهات. إلى جانب الفوائد الاقتصـادية لزيادة التجارة والاسـتثمارات في تركيا، سـتُترجم أيضًـا إلى رأس مال سـياسـي لأنقرة في تعاملاتها مع كل من أوروبا والولايات المتحدة، مما سيسهل مرة أخرى تعزيز مصالح تركيا في مجالات أخرى.

ميليشيا سفن الصيد الصينية

الموضوع

تقرير صادر عن "مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية" الأميركي تحت عنوان "رفع الستارة عن الميليشيا البحرية للصين" في شهر تشرين الثاني 2021.

خلاصة تنفيذية

منذ الانتهاء من بناء البؤر الاستيطانية لجزر سبراتلي الاصطناعية في عام 2016، حوّلت الصين تركيزها نحو تأكيد سيطرتها على أنشطة السلم عبر بحر الصين الجنوبي. وأحد المكوّنات الرئيسة لهذا التحوّل هو توسّع الميليشيا البحرية للصين - وهي عبارة عن قوة من السفن تعمل ظاهريًا في الصيد التجاري ولكنها في الواقع تعمل جنبًا إلى جنب مع أجهزة إنفاذ القانون الصينية والجيش لتحقيق أهداف السياسة الصينية في المياه المتنازع عليها.

تشكّل التكتيكات التي تستخدمها الميليشيا تحديًا كبيرًا لأولئك المهتمين بالحفاظ على نظام بحري متجذر في القانون الدولي. لكن عبر الاطلاع على الأبحاث المنشورة باللغة الصينية، وبيانات الاستشعار عن بُعد، والدوريات البحرية التي تجريها الجهات العاملة في المياه المتنازع عليها، نملك القدرة على فضح هذه الميليشيا وتقليل فعاليتها كقوة منطقة رمادية.

تاريخ الميليشيا

- يعود تاريخ استخدام الصين الحديث لميليشيات الصيد إلى عام 1974 على الأقل، عندما كانوا يعملون على الاستيلاء على جزر باراسيل الفيتنامية. كان من شأن عدة تطورات في الثمانينيات، بما في ذلك إنشاء قوة ميليشيا في بلدة تانمن في هاينان عام 1985 وإنشاء القواعد الصينية الأولى في سبراتلي عام 1988، أن تضع الأساس لميليشيا أكثر نشاطًا في العقود التالية.
- ازداد تورّط الميليشيا في الأعمال العدائية في القرن الواحد والعشرين عندما تدخّلت سفن الميليشيا فعليًا في ملاحقة العديد من سفن البحرية الأميركية. استمر هذا في أوائل 2010 حيث لعبت الميليشيا

دورًا رئيسيًا في استيلاء الصين على سكاربورو شول في عام 2012، فضلًا عن نشر منصة نفطية صينية في المياه الفيتنامية في عام 2014.

- منذ الانتهاء من إنشاء البؤر الاستيطانية للجزر الاصطناعية في الصين في عام 2016، تم نشر زوارق الميليشيا في سبراتلي بأعداد أكبر وعلى أساس ثابت أكثر من أي وقت مضى. رافقت الميليشيا سلطات إنفاذ القانون الصينية في العديد من مواجهات النفط والغاز مع ماليزيا وفيتنام وشاركت في عمليات انتشار ضخمة في مواقع مستهدفة؛ تم نشر ما يقرب من 100 قارب للميليشيا بالقرب من جزيرة ثيتو التي تحتلها الفلبين في عام 2018، وتجمّع ما يقرب من 200 قارب في منطقة ويتسون ريف غير المحتلة في ربيع عام 2021.

الميليشيا الحديثة

- الميليشيا التي تشكّلت حاليًا في بحر الصين الجنوبي تعمل في سلسلة من 10 موانئ في مقاطعتي غوانغدونغ وهاينان بالصين. تشير بيانات الاستشعار عن بعد إلى أن ما يقرب من 300 سفينة للميليشيا تعمل في جزر سبراتلي بشكل دائم.
- تنقسم سفن الميليشيا إلى فئتين رئيسيتين: سفن الميليشيات المحترفة المهنية وقوارب الصيد التجارية المجندة في أنشطة الميليشيات عن طريق برامج الإعانة والمعروفة باسم سفن صيد الأسماك (SBFV). يتم بناء السفن المحترفة بوجه عام وفق مواصفات أكثر صرامة تتضمّن سِمات عسكرية صريحة، وإن كانت حتى سفن صيد الأسماك مصنوعة من الفولاذ وقياسها 35 مترًا على الأقل، بل العديد منها 55 مترًا أو أكثر. تشارك كل من الميليشيا المحترفة وسفن صيد الأسماك في عمليات انتشار واسعة تهدف إلى تأكيد السيادة الصينية، وكلاهما يمنع وصول سفن دول أجنبية، لكن تصريحات المسؤولين الصينيين تشير إلى أن العمليات الأكثر عدائية ستُعهد أولًا إلى السفن المحترفة للميليشيا.
- تنتهك أنشطة الميليشيا العديد من مبادئ القانون الدولي. والجهود المبذولة لعرقلة الأنشطة المشروعة للدول المتنازعة الأخرى داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العرفي. كما أن المناورات غير الآمنة التي تهدف إلى إعاقة عمليات السفن الأجنبية من خلال خلق خطر الاصطدام تنتهك لوائح المنظمات البحرية لمنع الاصطدامات في البحر، أو اتفاقية اللوائح الدولية لمنع التصادم في البحار COLREGS.

الإعانات الحكومية والتمويل والدعم

- تم تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج الحكومية المركزية والمحلية في السنوات الأخيرة لتمويل الميليشيا. وتشمل هذه إعانات الوقود المزدوجة لسفن صيد الأسماك العاملة في المياه حول جزر سبراتلي، والإعانات لبناء سفن الصيد (بما في ذلك سفن صيد الأسماك) التي تستهدف مياه جزر سبراتلي، والإعانات لبناء السفن المحترفة للميليشيا، والإعانات لتركيب وتجديد المعدات على متن سفن

الصيد، ودعم فوائد قروض البناء، وبرامج التدريب التي تهدف إلى تجنيد قدامى المحاربين للعمل في الميليشيا.

- أفراد الميليشيا البحرية المتفرغون يعملون في مؤسسات صيد مملوكة للدولة ومنخرطون في عمليات الميليشيا البحرية ويتقاضون رواتب من تلك الشركات.
- تحفّز سياسات الدعم الحالية تشغيل السفن الكبيرة في المياه المتنازع عليها مع عدم تقديم أي حافز لصيد الأسماك. السفن التي لا يقل طولها عن 55 مترًا وبقوة محرّك لا تقل عن 1200 كيلوواط العاملة في جزر سبراتلي تتلقى دعمًا خاصًا للوقود بمعدل 24.175 يوان صيني (3743.30 دولارًا أمريكيًا) في اليوم - وهو معدل يتجاوز بكثير تكاليف التشغيل، مما يسمح للمالكين بتحقيق أرباح بسهولة عن طريق الانتشار في المياه المتنازع عليها دون الصيد على الإطلاق.

المالكون على الشاطئ

- المالكون لهذه السفن غير مهتمين بإخفاء علاقتهم بالميليشيا.
- يبدو أن ملكية الميليشيا تتركّز في المناطق التي تعمل منها: من بين 28 شركة تم تحديدها على أنها تمتلك سفن الميليشيا بشكل مباشر يوجد 22 شركة في غوانغدونغ و5 في هاينان.
- لم يتم العثور على صِلة بين معظم شبكات ملكية سفن الميليشيا والحكومة الصينية.
- كانت سفن الميليشيا المحترفة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في بيانات الملكية، لكنها على الأرجح أكثر مركزية وأكثر ارتباطًا بشكل مباشر بالكيانات الحكومية.

تحديد سفن الميليشيا

- يظل التحديد المباشر في المصادر الصينية الرسمية أو وسائل الإعلام الحكومية المؤشر الأكثر وضوحًا وحسمًا على نشاط الميليشيا. ومع ذلك فمن غير المرجّح أن يتم التعرّف على معظم سفن الميليشيا البحرية بهذه الطريقة. وهذا يجعل التحديد المستند إلى السلوك – المستمد معلوماته من بيانات الاستشعار عن بعد والتقارير التقليدية في الموقع - أكثر السُبل الواعدة لاستمرار تحديد الهوية.
- التصوير الفوتوغرافي والفيديو في الموقع، وكذلك جمع بيانات نظام تحديد الهوية الأوتوماتيكي (AIS) من سفينة إلى سفينة، يوفران أكبر إمكانية للتعرف بشكل مباشر على سفن الميليشيا وتوثيق سلوكها. يعزز هذا فرص متابعة البحث ويخلق تأثيرًا فوريًا من خلال الكشف عن حجم الميليشيا ونطاقها وأنشطتها لجمهور عريض بطريقة مقنعة.
- تلعب صور الأقمار الاصطناعية التجارية وبيانات تحديد الهوية الأوتوماتيكي دورًا مهمًا في تحديد وتتبع عمليات انتشار الميليشيا. قد تكون هذه الأدوات أكثر فاعلية في المستقبل لدراسة سلوك السفن وانتشارها الجغرافي.

التصعيد الروسي الأوكراني:
تقييم أوّلي

الموضوع

ربطًا بالتصعيد الروسي تجاه أوكرانيا وبعد مواكبة أوّلية للحدث من مصادر روسية وغربية توصّلنا إلى جملة ملاحظات تصلح لأن تكون تقييمًا أوّليًا بانتظار المزيد من المعطيات والتطوّرات.

التقييم

بتاريخ 5 أيلول 2014 تم توقيع اتفاقية مينسك بين أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، بوساطة من قادة فرنسا وألمانيا فيما يسمّى بصيغة نورماندي. هدف الاتفاق، الذي أعقب عدة محاولات سابقة لوقف القتال في الدونباس، إلى تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار.

فشل هذا الاتفاق بتحقيق المطلوب مما أدّى إلى إعادة صياغة حزمة جديدة من الإجراءات سمّيت مينسك 2، تم توقيعها في 12 شباط 2015. فشل هذا أيضًا في وقف القتال، لكن دول صيغة نورماندي وافقت على أن يبقى هذا الاتفاق الأساس لأي حل مستقبلي للصراع[1].

في تشرين الأول 2021 شهد الصراع الروسي الغربي تصعيدًا ملحوظًا على حدود أوكرانيا. فأوكرانيا المدعومة من الغرب تسعى جاهدة إلى أن تكون جزءًا من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وهذا ما يرفضه الروس بشكل قاطع ويعتبرونه تهديدًا لأمنهم القومي. تريد روسيا منع الغرب عامة وحلف الناتو خاصة من التوسّع شرقًا بحيث يشكّل تهديدًا لأمن روسيا القومي. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها بتاريخ 10 كانون الأول أنه "من أجل المصالح الأساسية للأمن الأوروبي، من الضروري التنصّل رسميًا من قرار قمة الناتو لعام 2008 في بوخارست الذي ينص على أن "أوكرانيا وجورجيا ستصبحان عضوين في الناتو". كما ذكر بيان الخارجية الروسية أنه "من خلال دعم تطلعات أوكرانيا وجورجيا، ينتهك الناتو المبدأ الأساسي لجميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا "بعدم تعزيز أمنها على حساب أمن" الدول الأخرى"[2]. قوبلت المطالب

[1] على الرغم من مطالبة جميع دول صيغة نورماندي حاليًا بالعمل على تطبيق اتفاقية مينسك 2 فقد سرّبت وزارة الخارجية الروسية للإعلام رسائل متبادلة بينها وبين وزارتي خارجية كل من ألمانيا وفرنسا ورد فيهم طلب روسيا العودة لاتفاقية مينسك 2 ورفض ألمانيا وفرنسا العودة دون إجراء تعديلات.

[2] The Moscow Times, "Russia Wants NATO to Ditch Plans for Ukraine and Georgia Membership", 10 December 2021.

الروسية بالرفض من قِبل أوروبا وأميركا فردّتا على المطالب الروسية بتأكيد دعمهما لأوكرانيا وتهديد روسيا بفرض عقوبات اقتصادية قاسية -مثل سحب روسيا من نظام الدفع العالميSWIFT - في حال قيامها بأية مغامرة عسكرية. كما تم التلويح بعدم مصادقة ألمانيا على البدء بتشغيل أنبوب الغاز نورد ستريم 2 الذي يصل الغاز الروسي بأوروبا مباشرة في حال قيام روسيا بعمل عسكري في أوكرانيا.

ومع إصرار الغرب على مواقفه قامت حشدت روسيا للقوات الروسية على الحدود الروسية الأوكرانية بحيث يتواجد حاليًا ما يقارب 135000 عنصر روسي على الحدود، فيما يتواجد على الحدود البيلاروسية الأوكرانية ما يقارب 35000 عنصر روسي. وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف أن "توسّع الناتو شرقًا قبل كل شيء هو مشروع واشنطن الجيوسياسي، وهو محاولة لتوسيع دائرة نفوذها وزيادة أدواتها لتعزيز مواقفها، والذي، وفقًا لتطلعات الولايات المتحدة، سيساعدهم على الهيمنة في هذه المنطقة من العالم. هذه، بالطبع، طريقة لخلق صعوبات لنا تمس بأمننا. نحن نقول بصراحة: لدينا خطوط حمراء معيّنة لن نسمح لأي شخص بعبورها؛ لدينا مطلب واضح للغاية - أعتقد أن الجميع سمع إشارة الرئيس الروسي بأن موسكو بحاجة إلى أقصى قدر من الضمانات القانونية الموثوقة لضمان أمنها. يجب أن يعلم الغرب أن حريته تنتهي عندما تصل إلى حدود حرية الآخرين".

تزامن التصعيد الروسي على الحدود مع حملة إعلامية وسياسية غربية ضخمة أكّدت أن روسيا تتحضّر للقيام بعمل عسكري داخل أوكرانيا مع بداية العام الجديد فتصدّرت عناوين الصحف الأميركية والأوروبية حتميّة "الغزو العسكري" الروسي لأوكرانيا. كما اندفع بعض قادة دول الغرب إلى الاجتماع والتحدّث حول ضرورة ردع "الأطماع الروسية" في أوكرانيا ومنع أي عمل عسكري ضد أوكرانيا[3].

أما تركيا، فبحسب تصريح لمسؤول تركي كبير نقلته وكالة بلومبيرغ، فعلى الرغم من العلاقات الدفاعية المتزايدة التي عززتها مبيعات أنقرة طائرات مسيّرة مسلّحة إلى كييف، فلا مصلحة لها في مواجهة روسيا في حال غزو أوكرانيا[4]. وبحسب الوكالة فقد أكّد المسؤول المطلّع على السياسة الخارجية للبلاد إن تركيا لا تنسّق الخطوات بشأن أوكرانيا مع واشنطن وتتصرّف بشكل مستقل لحماية مصالحها.

---

https://www.themoscowtimes.com/2021/12/10/russia-wants-nato-to-ditch-plans-for-ukraine-and-georgia-membership-a75791

[3] اجتمع بايدن وبوتين افتراضيًا- اجتماع قمة السبع دول (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)- اتصال بين الرئيس الفرنسي والرئيس الأوكراني- لقاء الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني.

[4] Selcan Hacaoglu, "Turkey Won't Confront Russia in Event of War in Ally Ukraine", Bloomberg, 9 December 2021. https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-12-09/turkey-won-t-confront-russia-in-event-of-war-in-ally-ukraine

لم تعجب المواقف الأوروبية والأميركية الجانب الأوكراني الذي اعتبرها لا ترقى لمستوى حساسية الوضع. فالأميركي أعلن رفضه للدعم العسكري في حال اندلاع الحرب وألمانيا منعت حلف الناتو من القيام بإرسال سلاح إلى أوكرانيا مما أثار امتعاض الرئيس الأوكراني الذي انتقد القرار الألماني[5]. ونقلت قناة NBC الأميركية عن مصادر في إدارة بايدن أن واشنطن قد أوقفت إرسال 200 مليون دولار كمساعدات عسكرية لأوكرانيا[6]. وبحسب المصدر، فإن حزمة المساعدات تخضع للمراجعة لمدة 3-4 أسابيع، ولم يتخذ الرئيس بايدن قرارًا بشأنها. وهنا يجب الإشارة إلى أن البعض يعتبر أن إعلان أميركا وأوروبا أن سقف انخراطهم في الصراع سيتجسّد في مزيد من العقوبات الاقتصادية على روسيا يعطي الرئيس الروسي الحافز للتقدم العسكري في أوكرانيا.

ما هي احتمالية الذهاب نحو حرب عسكرية؟

بعكس المصادر الغربية، تُجمع التصريحات والتقارير الصادرة والتسريبات في روسيا أنه من غير المرجّح أن يحصل غزو روسي لأوكرانيا في وقت وشيك. يرى عديدون في روسيا أن السيناريو الأكثر منطقية هو أن الرئيس فلاديمير بوتين يستخدم التهديد الموثوق به باستخدام القوة العسكرية للإشارة إلى أن روسيا جادة في الدفاع عن "خطوطها الحمراء" بشأن أوكرانيا. وقد أعلنت موسكو عدة مرات في الأسابيع الأخيرة أنها غير مستعدة لقبول إمداد أوكرانيا بأسلحة الناتو أو أي وجود عسكري للناتو هناك، ناهيك عن احتمال انضمام أوكرانيا في نهاية المطاف إلى الحلف. يعتبر الروس أن بوتين بارع في تصعيد الأزمات وتخفيف حدّتها - كما فعل في الربيع، عندما تجمّع أكثر من 100 ألف جندي روسي بالقرب من الحدود الأوكرانية ثم انسحبوا لاحقًا. وبهذه الطريقة فإنه يجعل خصوم روسيا يخمّنون نواياه ويذكّر الغرب بأن روسيا قوة لا يستهان بها.

بالإضافة إلى ذلك كان للقاء بوتين وبايدن الافتراضي الأسبوع الماضي تأثير على مجريات الأمور. فلم يكن التحوّل في موقف الغرب بشأن القضية الأوكرانية، بعد المحادثات بين الرئيسين بوتين وبايدن، من قبيل الصدفة. أدرك بايدن أخيرًا أن موسكو ستمضي قُدمًا ولن تتراجع إذا حاولت كييف تغيير الوضع الراهن بالقوة. فبايدن لا يريد أن يضع نفسه في موقف يظهر فيه عدم قدرته على الدفاع عن حلفاء الغرب كما حدث في أفغانستان، لذلك فهو يفكر في المستقبل ويحاول تجنّب صراع عسكري. كما تبذل موسكو قصارى جهدها لتجنّب الانجرار إلى الصراع الأوكراني، الذي سيكون له عبء مالي خطير عليها وتداعيات اقتصادية قد لا

[5] تجري حاليًا محادثات بين ألمانيا وأوكرانيا حول إزالة الحظر الموجود على مبيعات السلاح الأوروبية لأوكرانيا.

[6] TASS, "Press review: Is Biden backing away from Ukraine and Moscow seeks original Iran nuke deal", 14 December 2021.
https://tass.com/pressreview/1375049

تســـتطيع الخروج منها. لذلك، لا تريد أميركا ولا روســـيا حربًا في منطقة دونباس، وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمنعها فإن بوتين وبايدن وجدا نفسيهما بشكل غير متوقع في نفس القارب.

إلا أن هذا لا يمنع أن إصرار حلف الناتو على سياسته اتجاه أوكرانيا قد يجبر روسيا على الذهاب حيث لا ترغب. فبتاريخ 14 كانون الأول أعلنت أوكرانيا أنها تتفاوض مع ألمانيا لإقناعها بتمرير اتفاقيات بيع الســـلاح التي كانت ألمانيا عارضتها سابقًا. استدعى هذا ردًا قاسيًا من وزارة الخارجية الروسية التي أصدرت بيانًا بتاريخ 15 كانون الأول 2021 تقول فيه أن "الوضع في أوكرانيا يدعو للقلق، فدول حلف الناتو تزيد من إمدادات السلاح وتسكب الزيت على النار". لذلك فإن إصرار الغرب على مثل هذه السياسات سيعتبر انتهاكًا للخطوط الحمراء أو المصالح الجوهرية لروسيا وسيجبرها على اتخاذ الخيار الأصعب والذهاب نحو عمل عسكري.

لذلك من المهم الإشارة إلى السيناريوهات المتوقّعة في حال اتجاه روسيا نحو عمل عسكري في أوكرانيا[7]:

1. **السيناريو غير الحركي:** تستخدم روسيا الحشد العسكري لمحاولة انتزاع التنازلات من الغرب بشأن توسّع الناتو. يتمثل الهدف الاستراتيجي لروسيا هنا في إبقاء أوكرانيا بعيدة عن منظمات مثل الناتو والاتحاد الأوروبي. ستستفيد روسيا أيضًا من اندماج أوكرانيا على المدى الطويل في المجموعات المدعومة من موسكو مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. والطريقة الأكثر فاعلية بالنسبة لروسيا لتحقيق هذا الهدف هي إبقاء النزاع في شرق أوكرانيا "مجمدًا" - مما يعني أن القتال الرئيسي يتوقف، لكن القتال المحلي يظل دون نهاية. وهذا يعني استخدام القوات على الحدود كوسيلة ضغط سياسية، وليس كغزاة فعليين.
2. **هجوم محدود:** لتثبيت وجود القوات المدعومة من روسيا: السيناريو المعقول، بافتراض الافتقار إلى التصميم الأميركي والأوروبي، هو أن تساعد موسكو القوات المدعومة منها في الدونباس والقرم على تعزيز المكاسب في منطقتي دونيتسك ولوهانسك لإنشاء كيان سياسي يعمل إلى حد كبير ككيان مستقل. سيشمل ذلك السيطرة على نقاط الاتصال والعبور الرئيسية (مثل مدينة وميناء ماريوبول) ومحطة الطاقة في لوهانسك (كلها تحت سيطرة الحكومة الأوكرانية الآن). في حين أن هذا يمكن أن يتم بطريقة مجزّأة فإن مثل هذه الخطوة ستتطلب أيضًا التخلي الكامل عن أي فكرة لوقف إطلاق النار.

[7] من المهم الالتفات هنا إلى أنه مع بداية العام الجديد تتجمّد الأرض في شرق أوكرانيا بسبب الطقس (مفيد للعمليات الهجومية وإشكالية للمدافعين). كما أنه يصادف عيد الميلاد الأرثوذكسي في 7 كانون الثاني (يحتفل فيه الأوكرانيون)، وسيكون اهتمام المجتمع الدولي على الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022 في بكين اعتبارًا من 4 شباط (غزت روسيا جورجيا خلال حفل افتتاح أولمبياد بكين الصيفية لعام 2008). كما ستتجمد قناة فولغا دون، التي تربط بحر آزوف ببحر قزوين، في الأسابيع المقبلة مما يجعلها غير صالحة للمرور. وفي حال أرادت روسيا القيام بهجوم من البحر سيعيق تجمّد القناة حركة السفن الروسية القادمة من بحر قزوين بسبب حاجتها للمرور في قناة فولغا دون للوصول إلى بحر آزوف.

3. **دفع أكثر عدوانية لبناء جسر برّي إلى شبه جزيرة القرم:** حاليًا، لا يرتبط الاتحاد الروسي بشبه جزيرة القرم إلا من خلال جسر تم بناؤه حديثًا عبر مضيق كيرتش. كما قطعت أوكرانيا المصدر الرئيسي للمياه العذبة في شبه جزيرة القرم. إن ربط روسيا بشبه جزيرة القرم على طول الساحل من شأنه أن يخفف من بعض التحديات اللوجستية لروسيا، خاصة فيما يتعلق بالمياه العذبة، بينما يتحول بحر آزوف إلى بحيرة روسية. ومع ذلك فإن هذا سيتطلب قوة عسكرية كبيرة لاختراق المواقع المحصنة بقوة على طول الخطوط الأمامية في دونباس والسيطرة على ماريوبول عاشر أكبر مدينة في أوكرانيا.
4. **هجوم كبير للاستيلاء على المدن الكبرى:** قد ينطوي السيناريو الأكثر عدوانية على محاولة موسكو إعادة بسط سيطرتها على منطقة نوفوروسيا في العصر الإمبراطوري في جنوب أوكرانيا. سيؤدي هذا إلى إنشاء جسر بري بين روسيا وشبه جزيرة القرم، وربطه في النهاية بمنطقة ترانسنيستريا التي تحتلها روسيا في مولدوفا. سيتطلب هذا تعبئة واسعة النطاق للقوات الروسية بما يكفي للسيطرة على أوديسا (ثالث أكبر مدينة في أوكرانيا) وكذلك ماريوبول. إذا نجح ذلك فسيؤدي إلى تغيير جذري في المشهد الجيوسياسي والأمني في أوروبا الشرقية بطريقة لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية.
5. **تثير روسيا مشاكل سياسية في منطقة بودجاك الأوكرانية في أوديسا أوبلاست:** الهدف الرئيسي هنا هو اختلاق أزمة سياسية محلية تسبّب مشاكل للحكومة المركزية في كييف. إن بودجاك متصل فقط ببقية أوكرانيا من خلال طريق إقليمي واحد. وتقع منطقة غاغوزيا ذات الحكم الذاتي على حدود بودجاك في مولدوفا. هذه المنطقة لها صلات وثيقة بموسكو وهي موالية لروسيا. إن الهيمنة على بودجاك، بالإضافة إلى الوجود العسكري الروسي في ترانسنيستريا، من شأنها أن تعطي موسكو سيطرة على جزء كبير من الحدود الغربية لأوكرانيا وهذا من شأنه أيضًا أن يهدد استقرار أوديسا.

توتر بين روسيا وأوكرانيا

الإستراتيجية الصينية في آسيا

الموضوع

دراسة بعنوان "تنفيذ "إستراتيجية الصين العظمى" في آسيا عبر المؤسسات" صادرة عن مؤسسة راند الأميركية، كانون الأول 2021[1].

خلاصة الدراسة

اعتمد النمو الاقتصادي السريع للصين في السنوات الأخيرة على مستوى متزايد من التكامل الاقتصادي مع البلدان الأخرى، ولا سيما دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا. ومع نمو الصين اقتصاديًا تجاوزت طموحاتها الإقليمية والعالمية التكامل الاقتصادي لتشمل بلوغ القوة التكنولوجية والدبلوماسية والثقافية والعسكرية. من تجلّيات هذه الطموحات عبر المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والقوة الناعمة والدبلوماسية والعسكرية، هل يمكننا استخلاص إستراتيجية عظمى متميّزة تهدف إلى تمكين الصين من الوصول إلى مكانة القوة العظمى؟ يشير العدد الكبير من المؤسسات والمبادرات الجديدة التي اختارت الصين، في السنوات الأخيرة، الترويج لها أو المشاركة فيها بنشاط إلى أنّ استراتيجيتها العظمى تطوّرت، وهذه الدراسة الاستكشافية تبحث في كيفية ذلك.

وجدنا أنّ "إستراتيجية الصين العظمى" منذ نهاية الحرب الباردة كانت موجَّهة بهدف واحد طويل المدى. هذا الهدف طويل المدى هو بناء حضور آسيوي بارز وحضور عالمي متزايد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية والدفاعية. لتحقيق هذا الهدف، ترغب الصين حاليًا في تحقيق ثلاث نتائج: (1) تحقيق تكامل اقتصادي أكبر مع آسيا وبقية العالم، (2) إدارة تنافسها مع الولايات المتحدة، و (3) بناء قوة ناعمة عالميًا.

لقد تغيّرت النتائج المرجوّة على مدى العقود الثلاثة الماضية استجابة للظروف المتغيّرة داخل الصين وخارجها وأصبحت الآن أكثر ترابطا مما كانت عليه في أي وقت مضى. أولًا، يغطي تركيز الصين الآن جميع أنحاء آسيا، بينما كان تركيزها في وقت سابق منصّبًا على جنوب شرق وشمال شرق آسيا. هذا التغيير كان مدفوعًا بالاحتياجات

[1] RAFIQ DOSSANI, LYNN HU, CHRISTIAN CURRIDEN, "Implementing China Grand Strategy in Asia Through Institutions", RAND Corporation, December 2021.

الاقتصادية، مثل الوصول إلى الموارد المعدنية، والاحتياجات الأمنية، مثل تأمين حدود الصين مع دول آسيا الوسطى.

ثانيًا، التكامل الاقتصادي قد حلّ محلّ الانفتاح التجاري لكلّ من آسيا والعالم. ويجري تحقيق هذا التغيير في المقام الأول من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه للخارج (FDI)، والذي تحتل فيه الصين الآن المرتبة الأولى على مستوى العالم.

ثالثًا، نظرًا لأن العلاقات مع الولايات المتحدة أصبحت أكثر تنافسية في السنوات الأخيرة فإن الصين بحاجة إلى إدارة هذا التنافس. بعد انتهاء الحرب الباردة تركّزت مخاوف الصين الأمنية على القوة التي يمنحها العالم أحادي القطب للولايات المتحدة. لقد قامت بمعاملة الولايات المتحدة كشريك، حيث اتفقت الدولتان على إقامة شراكة إستراتيجية في عام 1997، وذلك بفضل توسيع العلاقات التجارية والحوارات الإستراتيجية المنتظمة. بدأت هذه العلاقة تتحوّل إلى علاقة أكثر تنافسية خلال إدارة أوباما، مما أدّى إلى تبنّي الصين استراتيجيات جديدة مثل المنافسة البحرية مع الولايات المتحدة في آسيا.

رابعًا، تسعى الصين إلى الانخراط في القوة الناعمة عالميًا، بينما استهدفت الصين في وقت سابق هذا الطموح في العالم النامي.

لقد تطورت استراتيجيات الصين لتحقيق النتائج المرجوة بمرور الوقت. أحد التغييرات الرئيسة هو زيادة استخدام الصين للمؤسسات. من مقاربة دافعها نزعة البقاء غير المؤسساتية إلى حد كبير خلال الحرب الباردة، أصبحت الصين تستخدم المؤسسات على نطاق أوسع (وإن لم يكن حصريًا) بعد ذلك لمعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية والأمن القومي لمصالح الصين. هذه المؤسسات متعدّدة الأطراف وإقليمية وثنائية في طبيعتها وتشمل المؤسسات التي كانت موجودة قبل مشاركة الصين معهم والمؤسسات الجديدة. تشمل المجموعة الأخيرة المؤسسات التي أنشأتها الصين أو شاركت في نهضتها - أحيانًا في منافسة مع المؤسسات القائمة. لقد وجدت الصين أنّ للمؤسسات الإقليمية والثنائية أهمية خاصة في تنفيذ استراتيجيتها الكبرى في آسيا.

على سبيل المثال، تسعى "مبادرة الحزام والطريق"، وهي مبادرة مدعومة مؤسسيًا بتكلفة تريليون دولار تم إطلاقها عام 2013، إلى ربط الصين بأجزاء أخرى من آسيا وبقية العالم من خلال السكك الحديدية والطاقة والبنى التحتية الأخرى. لقد أثبتت "مبادرة الحزام والطريق" بالفعل إمكانية مساعدة البلدان الفقيرة على تسريع تنميتها ووضع الصين بثبات في مركز تمويل التنمية العالمية. عام 2020 التزمت الولايات المتحدة بمبلغ 1.5 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية في الخارج. وبالمقارنة، يبلغ إنفاق الصين على البنية التحتية الخارجية من خلال مبادرة الحزام والطريق وحدها حوالي 40 مليار دولار سنويًا وتتجاوز التزاماتها تريليون دولار.

آسيا هي أكبر متلقٍّ لأموال "مبادرة الحزام والطريق"، بنسبة 54٪، تليها أفريقيا بنسبة 27٪. والدول الآسيوية الرائدة في الحصول على استثمارات "مبادرة الحزام والطريق" هي باكستان وفيتنام وإندونيسيا، بينما المنطقة الرائدة للاستثمار في قارة إفريقيا هي "إفريقيا السوداء" (المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الغربية غربًا وشمال السودان شرقًا). هذه كلها دول نامية. من خلال "مبادرة الحزام والطريق"، يبدو أنّ الصين تتعامل مع هدف مهم للقوة الناعمة، وهو أن يُنظَر إليها على أنّها "بطل الجنوب العالمي".

قد تساعد "مبادرة الحزام والطريق" على تحقيق نتيجتين أخريين أيضًا. على سبيل المثال، يمكن لممرات "مبادرة الحزام والطريق" أن تدمج اقتصاد الصين بشكل أوثق مع اقتصادات البلدان النامية. من خلال ممراتها البرية، يمكن للصين نقل بضائعها إلى آسيا وأوروبا في حال أُغلِقت الطرق البحرية، التي تعدّ حاليًا الطرق الرئيسة للنقل، في الحرب.

ومن الأمثلة البارزة الأخرى على إستراتيجية الصين القائمة على المؤسسات "منظمة شنغهاي للتعاون" (SCO)، وهي مجموعة إقليمية من الحكومات ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية ومكافحة الإرهاب والعسكرية. أُطلِقَت "منظمة شنغهاي للتعاون" بمبادرة من الصين وتأسست في عام 2001، وتضم تسع دول أعضاء اعتبارًا من عام 2021. وقد حققت نجاحًا كبيرًا في معالجة قضايا مكافحة الإرهاب والحدود في سنواتها الأولى. لا تزال مكافحة الإرهاب تشكّل نشاطًا هامًا لمنظمة شنغهاي للتعاون. وتشمل مجالات تركيزها الجديدة، كما هو موضَّح في إعلان عام 2020، بناء تجمّع دبلوماسي فيما يتعلّق بالقضايا الأمنية للدول الإقليمية والدول المجاورة، مثل سوريا، والحاجة إلى "تشكيل نظام عالمي متعدّد الأقطاب" - يشير كلا البيانين إلى الجهود المبذولة لإدارة التنافس الصيني الأميركي. هل منظمة شنغهاي للتعاون عنصر أساسي في "إستراتيجية الصين العظمى"؟

نظرًا لحجم الصين وقوّتها الاقتصادية والعسكرية وترابطها الاقتصادي مع العديد من البلدان في آسيا - لا سيما تلك الموجودة في شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا - يمكن أن يكون للإستراتيجية العظمى للصين تداعيات على المنطقة.

دليل أميركي للتنافس مع الصين

الموضوع

دراسة بعنوان "دليل حول التنافس الحاد مع الصين" صدرت عن مؤسسة راند، شعبة أبحاث الأمن القومي، في شهر كانون الأول 2021[2].

ملخّص الدراسة وتوصياتها

"لقد قلت له مطوّلًا إننا بحاجة إلى عدم وجود صراع، لكن المنافسة حاصلة وبشدة".

الرئيس جو بايدن متحدثًا عن الصين ورئيسها شي جين بينغ على شبكة "سي بي أس نيوز" في برنامج "فايس ذا نايشن" في 7 شباط 2021

تمتلك الولايات المتحدة القدرة والإمكانية على مواجهة نفوذ الصين في الوقت الراهن، إلا أنّ نهوض الصين السريع يعني أنّ القرارات حول متى وكيف تكون المنافسة قد تأتي بتكاليف كبيرة أو حتى باهظة الثمن. ومثل هذه القرارات تحدّدها الولايات المتحدة والقانون الدولي، أو بمجرّد التمسّك بالقواعد والمعايير الدولية. الصين انتهازية في استغلال هذه الفجوات. وقد كُتِبت مجلّدات عن أفضل السُبل للتنافس مع الصين، والغرض من هذا التقرير ليس مجرد تسجيل إضافة على قائمة التوجيهات السياسية والتوجيهات الإستراتيجية والمشورة التحذيرية؛ إنما هو بالأحرى تقديم خيارات واقعية وقابلة للتنفيذ في مجال السياسة العامة تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة وتراعي حدود نفوذها.

التنافس بين عناصر القوة الوطنية في الصين

تتّخذ الصين نهجًا على مستوى المجتمع كله للتعامل مع المنافسة، وهو نهج لا يفصل بين الحكومة والمجتمع المدني أو المشاريع الخاصة. حيث تنتمي تلك العناوين الثلاثة إلى نفس النظام الذي تديره الدولة الحزبية وتعبّئه لصالح الحزب. إن هذه الديناميكية تدور بين المجالات الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية مما يسمح للصين بجلب جميع عناصر قوّتها الوطنية للتنافس أو للضغط بها. كنا قد طوّرنا تصنيفًا للسلوكيات

[2] CHRISTOPHER PAUL, JAMES DOBBINS, SCOTT W. HAROLD, HOWARD J. SHATZ, RAND WALTZMAN, LAUREN SKRABALA, "A Guide To Extreme Competition With China", RAND Corporation, December 2021 https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA1378-1.html

الصينية التي كانت بمثابة نقطة انطلاق للنظر في ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله بشكل استباقي، وما إذا كان هناك ما يبرّر استجابة الولايات المتحدة، وكيف ينبغي تقديم تلك الاستجابة. إنّ الصين تمارس أنشطة حميدة وتنافسية عادية وأخرى من الواضح أنّها متجاوزة، عبر عناصرها الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية والاقتصادية:

- تدعم الأنشطة المعتدلة الصالح العام رغم أنّها ليست بالضرورة خالية من المنفعة أو الانتهازية الصينية. ومن الأمثلة على ذلك، الدور المتزايد الذي تضطلع به الصين في عمليات حفظ السلام الدولية، والتي توفّر لها فرصة لجمع المعلومات الاستخبارية والتأثير على السكان الأجانب؛ ونشر التكنولوجيات والبنى الأساسية والمعايير في جميع أنحاء العالم النامي التي تزيد من فرص حصول هؤلاء السكان على المعلومات، وتسمح للصين في الوقت نفسه بأن تزعزع السوق، ومن المحتمل أن تُضعِف البلدان ذات مستويات الديون غير القابلة للتحمّل؛ والانخراط في بعثات مكافحة القرصنة، ومكافحة الإرهاب، والإجلاء غير المشروط، وتقديم المساعدات الطبّية، مما يتيح لها ممارسة قدراتها العسكرية على نطاق واسع وزيادة فهم قادتها العسكريين للنُظُم التي تستخدمها البلدان الأخرى؛ وصعود الصين كمركز للتصنيع، الأمر الذي أدّى إلى رفع مستويات المعيشة في الصين واستفادة أسواق التصدير الدولية منها.
- تغطي الأنشطة التنافسية الطبيعية نطاقًا واسعًا؛ وقد تكون غير عادلة للولايات المتحدة لأنّ الصين لا تلتزم بنفس القواعد والمعايير، لكنها لا تختلف كثيرًا عن المتوقَّع حين تسعى القوى العظمى إلى تحقيق مصالحها في العالم. ومن الأمثلة على ذلك، حملة الصين لتحقيق قدر أعظم من النفوذ داخل الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة، ما يعكس تحوّلًا في توازن القوى العالمي يؤدّي إلى تآكل الضوابط المفروضة على القوة الدبلوماسية الصينية؛ إنّ جهود الصين الرامية إلى اختيار الصحفيين، وشراء وسائل الإعلام، وتعبئة السكان في الاغتراب لتعزيز وجهات النظر المواتية للصين ونواياها؛ واستثمارها في القدرات والتكنولوجيات العسكرية التي هي ضرورية لتأمين مكانتها كقوة عسكرية، تزيد من مستويات خطر اندلاع صراع عسكري محتمَل؛ إضافة إلى استثمار الصين في البنى الأساسية للموانئ في الخارج مما سهَّل التجارة الدولية، بينما فتح الباب أيضًا أمام الضغط الاقتصادي حيث تمَّت هذه الاستثمارات.
- ينطوي السلوك المتجاوز على انتهاك قواعد وقوانين عالمية محدَّدة بوضوح. ومن الأمثلة على ذلك، انتهاكات الصين لحقوق الإنسان وإنفاذ المطالبات الإقليمية التي لا أساس لها في القانون الدولي، وأحيانًا من خلال العنف الذي تقرُّه الدولة؛ والضغط والرقابة التي تقيِّد تدفُّق المعلومات الدالّة على المنافسة الشديدة مع الصين، بما في ذلك محاولات إبعاد الصحفيين الأجانب الذين يقدّمون تقارير من

الصين؛ وسرقة الملكية الفكرية التي سهَّلَت على الصين تطوير قدرات عسكرية مبتكرة، وسمحت لها بتقويض المنافسة الاقتصادية.

إطار ردود الولايات المتحدة

ينبغي أن تُفسَّر حسابات قرارات الولايات المتحدة بمستوى التجاوز الذي ينطوي عليه سلوك الصين، ودرجة الضرر المحتملة لمصالح الولايات المتحدة، والفعالية المحتملة لأيّ رد. إنّ بعضًا من أكبر التحدّيات لمصالح الولايات المتحدة هي نتيجة للسلوك الصيني التنافسي الطبيعي. وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تلعب "اللعبة الطويلة" فإن النشاط الصيني الأكثر اعتدالًا يمثّل تهديدًا محتمَلًا. ويشكِّل اقتصاد الصين تحدّيًا خاصًا لكل البلدان التي تعتمد عليه في التمويل، والقدرة على التصنيع، والصادرات. ويندرج العالم بأكمله تحت هذا التصنيف إلى حد أو آخر.

وهذه مجرد عوامل قليلة تزيد من المخاطر التي ينطوي عليها الرد على الضغط أو العدوان الصيني. ومن الأمور الأخرى، أهمية المحاسبة على أسهم الحلفاء والشركاء المحتملين، الذين قد يتردَّدون في دعم الإجراءات التي تتّخذها الولايات المتحدة. وهناك مناخ آخر، وهو المناخ السياسي في الولايات المتحدة والاتجاهات التي تقوِّض المزايا التنافسية للولايات المتحدة.

بهذا الفهم، نقدّم توصيات في مختلف أطياف منافسة الولايات المتحدة مع الصين:

- الانتقام من السلوك الصيني غير المقبول ومبادلته بالمثل وردع هذا السلوك.
- التنافس بنجاح أكبر في المجالات المعتدلة والمنافسة الطبيعية عن طريق الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة في تحقيق الصالح العام.
- دعم وبناء تحالفات وشراكات مع أميركا.

وتلخّص الفروع التالية المجالات التي تتحدّى فيها الصين القوة الوطنية للولايات المتحدة والنظام العالمي وتقدِّم توصيات رفيعة المستوى تعطي فيها الأولوية للعمل في الأجل القريب.

الانتقام والمعاملة بالمثل والردع

سواء اختارت الولايات المتحدة الانتقام أو فرضت ترتيبات متبادَلة حول الوصول أو الامتيازات أو مجرد ردعت الضغط الصيني، فلابد أن يكون صُنّاع القرار السياسي على استعداد لاتخاذ تدابير مضادة للصين، وأن يفهموا أنها قد تكون غير متناسبة مع الإجراءات الأولية التي اتخذتها الولايات المتحدة. ويتعيَّن على صنّاع القرار السياسي، عند التخطيط للانتقام والرد بالمثل والردع أن ينظروا في ما يلي:

- تتطلّب مكافحة السلوك الصيني الخبيث أو الانتقام منه عند حدوثه اتخاذ قرارات واضحة بشأن أنواع السلوكيات التي ينبغي الاستجابة لها. وبمجرد التوصُّل إلى اتفاق بشأن ما إذا كان ينبغي الاستجابة للقوة وكيفية ذلك، يجب على صانعي السياسات أن يستفيدوا من القدرات عبر عناصر القوة الوطنية للولايات المتحدة وأن يبنوا توافقًا دوليًا حول آرائهم.
- تستطيع المؤسسات الدولية أن تهدّد الصين أو أن تفرض عليها تكاليف دبلوماسية واقتصادية وعسكرية واسعة النطاق، شرط توفُّر الإرادة السياسية اللازمة. وينبغي لقرارات الانتقام من الصين هذه أن تكون جزءًا من استراتيجيات مدروسة، ويتعيّن على الجهات المشاركة في وضع مثل هذه الاستراتيجيات أن تكون مستعدّة لمواجهة الصين.
- ينبغي أن تستهدف الردود المتبادَلة سرقة الملكية الفكرية الصينية، وحيازة التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وهيمنة سلاسل الإمداد العالمية للحد من هذه المزايا.
- تقوم القوات العسكرية بدور حاسم في ردع العدوان الصيني. وللمساهمة في الردع، ينبغي للولايات المتحدة أن تواصل تعزيز قدراتها وإمكانياتها بأن تستثمر في قابلية التشغيل المتبادل وتحسين القدرات في ما بين الشركاء والحلفاء الإقليميين.

المعيار ووضع القواعد

بالإضافة إلى إنشاء نظُمها الخاصة التي غالبًا ما تكون موازية للتحالفات الدبلوماسية والاقتصادية، ما فتئت الصين ماضية بتقدُّمها إلى المناصب القيادية في الهيئات الدولية القائمة مثل الأمم المتحدة، حيث أنّ كلا الحركتين تمنحاها سلطة أكبر في وضع القواعد والمعايير وفي تقويض القواعد والمعايير القائمة بالفعل. وهناك الكثير من الخطوات التي قد يتخذها صنّاع القرار السياسي على الفور للحد من طموحات الصين منها:

- التوقيع على المعاهدات التي تطبّق القواعد والمعايير الحالية.
- ممارسة إدارة مماثلة في مجال الفضاء الحاسوبي، بما في ذلك إخضاعه للقوانين الدولية للصراع المسلَّح والتشجيع على اعتماد معايير تقنية تعطي الأولوية للأمن.
- التصدّي بفعالية للممارسات الاقتصادية الصينية التي تمنحها ميزة في المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وتفتح اقتصادات أصغر حجمًا أمام الضغط. وتوفّر بدائل لممارسات التمويل الافتراسي ووضع قواعد دولية تفيد اقتصادات السوق بدلًا من القواعد التي تقودها الدولة.

التنافس في المجالات التنافسية المعتدلة والطبيعية

يجب على الولايات المتحدة أن تبحث في جميع عناصر قوتها الوطنية عن سُبل جديدة للمنافسة الاستباقية، وينبغي أن تلقي نظرة شاملة على السيناريوهات التي تتيح فرصًا تنافسية. ومن المؤكَّد أنّ تعزيز المصالح

الوطنية مع فعل الخير ليس مفهومًا جديدًا، وهذا شيء تقوم به الولايات المتحدة بالفعل لكنّها يمكن أن تحسِّن الطريقة التي تبثُّ بها هذه الجهود. وعندما يتعلّق الأمر بالأنشطة التنافسية الطبيعية يتعيّن على صنّاع القرار السياسي أن يقيّموا ما يُعمل حاليًا، وما لا يُعمل، وما هي الفرص التي لا تزال غير مكتَشَفة.

دعم وبناء التحالفات والشراكات العالمية

تتجلّى التحالفات والشراكات في توصياتنا مع بعض المواضيع المتكرِّرة:

- هناك فائدة من بناء شراكات وتحالفات وترتيبات للتعاون الأمني توفَّر فيها بدائل للتعاون مع الصين، مع أو بدون قيادة أو مشاركة من الولايات المتحدة.
- تساعد هذه العلاقات في تعزيز التقدير المشترك للتهديد الذي تشكِّلُه الصين، وتمكّن الدول الضعيفة والقطاع الخاص والمغتربين في الصين من المشاركة في الردود الجماعية أو المقاومة. الصين انتهازية وتكمن قوّتُها في الأعداد وفي تنوّع المشاركين الذين يقاومون بضغط الصين.
- يجب أن تكون المجتمعات المحلّية الصينية في الاغتراب في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم محور تركيز في العلاقات معهم. في أيار عام 2021 أُقِرَّ قانون أميركي يعالج جرائم الكراهية ضد الأشخاص من أصل آسيوي، ويرفض إلى حد ما انتقادات الحزب الشيوعي الصيني للولايات المتحدة بأنّها معادية لآسيا. بيد أنّ المزيد من التوعية والدعم والشمول لتمكين المغتربين الصينيين من مقاومة إسكات الحزب الشيوعي الصيني، والمراقبة، والإكراه قد يكون مفيدًا.

وبين كل هذه العلاقات، يجب على الولايات المتحدة أن تستعد لتقديم تنازلات وإحالة الإدارة أحيانًا إلى دول أخرى. وسيتمثّل التحدّي للقيام بذلك بضمان أن تبقى هذه الترتيبات منتِجة ومفيدة لمصالح الولايات المتحدة.

استعادة صحة وحيوية النظام الأميركي

ألحق الاستقطاب السياسي المستمر ونشر المعلومات المضلّلة ضررًا كبيرًا بالثقة بالمؤسسات الديمقراطية ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة. وهنا يُسلَّط الضوء على اثنتين من قدراتها الرئيسية لإعداد الولايات المتحدة على نحو أفضل للمنافسة مع الصين في الأمد القريب:

- توسيع البنى الأساسية التنظيمية لنشر رسائل الإدانة علنًا، وتشويه البروباغندا الصينية والضغط بين الجماهير المحلية والدولية، واستهداف جمهور محدَّد برسائل وعروض محدَّدة عن قوة الولايات المتحدة ودعمها في مقاومة النفوذ الصيني.

- الرسائل الموثوقة المدعومة بفهم شامل لأنشطة التأثير الصيني بإمكانها أن تحسِّن جهود الولايات المتحدة في هذا المجال. ومرة أخرى، ستستفيد الولايات المتحدة من آلية منسَّقة ومركزية لجمع هذا النوع من المعلومات الاستخبارية وضمان إمكانية التصرُّف على وجه سريع.

وعلى الأمد البعيد، فإنّ الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية بدءًا من التفاوت المتزايد في المداخيل ونقص التعليم، إلى البنية الأساسية المتداعية، وصولًا للافتقار إلى التوافق بين الحزبين، يمكن أن تضع الولايات المتحدة في موقف غير مؤات مع الأجيال القادمة بسبب تحمُّل صنّاع السياسات المسؤولية تجاه التحدّي مع الصين. والآن حان الوقت لمراجعة أولويات الإنفاق الفيدرالي لمعالجة الحواجز الحالية والناشئة أمام النمو والابتكار والتعاون. إنّ النظام المحلي الذي يعاني من الفوضى ويُهمِل الصالحَ العام سوف يقلّل من مصداقية الولايات المتحدة ويجعلها عُرضة بشكل متزايد للضغط الصيني.

استطلاع حول تداعيات الأزمة اللبنانية على السكّان

الموضوع

استطلاع رأي تحت عنوان "مغادرة لبنان: الأزمة تدفع معظم اللبنانيين للبحث عن مخرج" أجراه معهد غالوب الأميركي بتاريخ 2 كانون الأول 2021[1].

نتائج الاستطلاع

يُعدّ عدم الاستقرار السياسي وعدم فعالية الحكومة من الوقائع الأساسية في لبنان، لكن الأزمة الأخيرة في البلاد كانت أصعب على الناس من أي من معاناته منذ الحرب الأهلية. تردّت جودة الحياة كثيرًا في لبنان لدرجة أن معظم الناس - وهو رقم قياسي بلغ 63٪ في عام 2021 - يقولون إنهم سيغادرون البلاد بشكل دائم إذا ما استطاعوا ذلك. تُعتبَر كندا وألمانيا أكثر الوجهات المرغوبة لهؤلاء: 28٪ يودّون الذهاب إلى كندا، و19٪ يرغبون في الانتقال إلى ألمانيا.

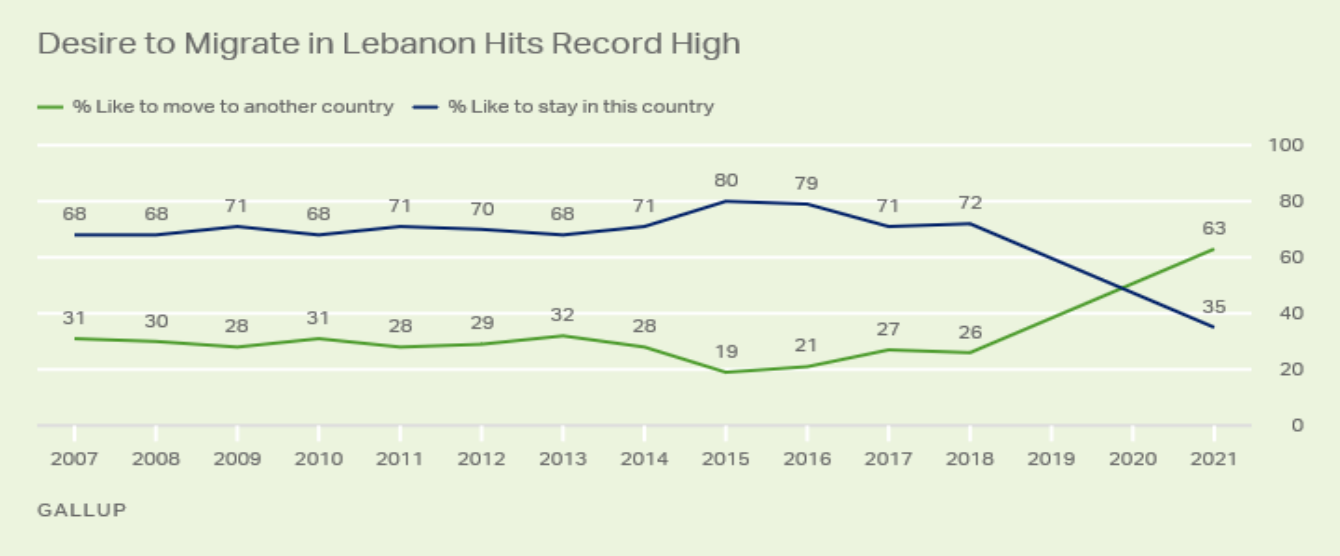

[1] Jay Loschky, "Leaving Lebanon: Crisis Has Most People Looking for Exit", Gallup, December 2, 2021. https://news.gallup.com/poll/357743/leaving-lebanon-crisis-people-looking-exit.aspx

لقد سحق الانهيار الاقتصادي في لبنان الطبقة المتوسطة في البلاد، فضلًا عن العديد من متعلّمي هذه الطبقة، مما يساعد في تفسير سبب استعداد الكثيرين للتوجه إلى بوابات المغادرة.

كان استنزاف العقول والهجرة من السِمات الثابتة للحياة اللبنانية منذ الحرب الأهلية في البلاد 1975-1990 على الأقل، حيث يُقدّر الآن أنّ المغتربين اللبنانيين يفوقون السكان المحليين عددًا. ومع ذلك فإن النسبة المئوية لمن أعربوا عن رغبتهم في الانتقال إلى بلد آخر بقيت ثابتة في نطاق 19٪ و32٪ في جميع السنوات الـ 12 التي طرحت خلالها "غالوب" هذا السؤال منذ عام 2007 وحتى الآن.

الرغبة في مغادرة لبنان سِمة مشتركة بين المجتمعات اللبنانية الرئيسة. والجدير بالذكر أنّ عدد المسلمين أكثر من المسيحيين ممن أجابوا مؤسسة غالوب بأنهم يرغبون في مغادرة البلاد (67٪ مقابل 57٪). تسارعت وتيرة الهجرة الجماعية لمسيحيي الشرق الأوسط من مهد المسيحية التاريخي في العقود الأخيرة بسبب الصراع وعدم الاستقرار في البلدان التي كانت تضم أعدادًا كبيرة من المسيحيين في الماضي غير البعيد.

قرابة تسعة من بين 10 أشخاص في لبنان يجدون صعوبة في تدبير أمورهم

يأتي تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان في وقت لا يزال البلد يعاني فيه من انقطاع واسع النطاق للتيار الكهربائي وأزمة وقود ما جعل تكلفة الوقود والغذاء بعيدة كل البعد عن متناول العديد من العائلات. في عام 2021، قال 85٪ من اللبنانيين إنهم يجدون أنّه من "الصعب" أو من "الصعب للغاية" تدبير أمرهم نظرًا إلى دخلهم، بما في ذلك 62٪ قالوا إنه "صعب للغاية". تضاعف الرقم الأخير تقريبًا منذ عام 2019، عندما أجاب 32٪ بذات الشيء.

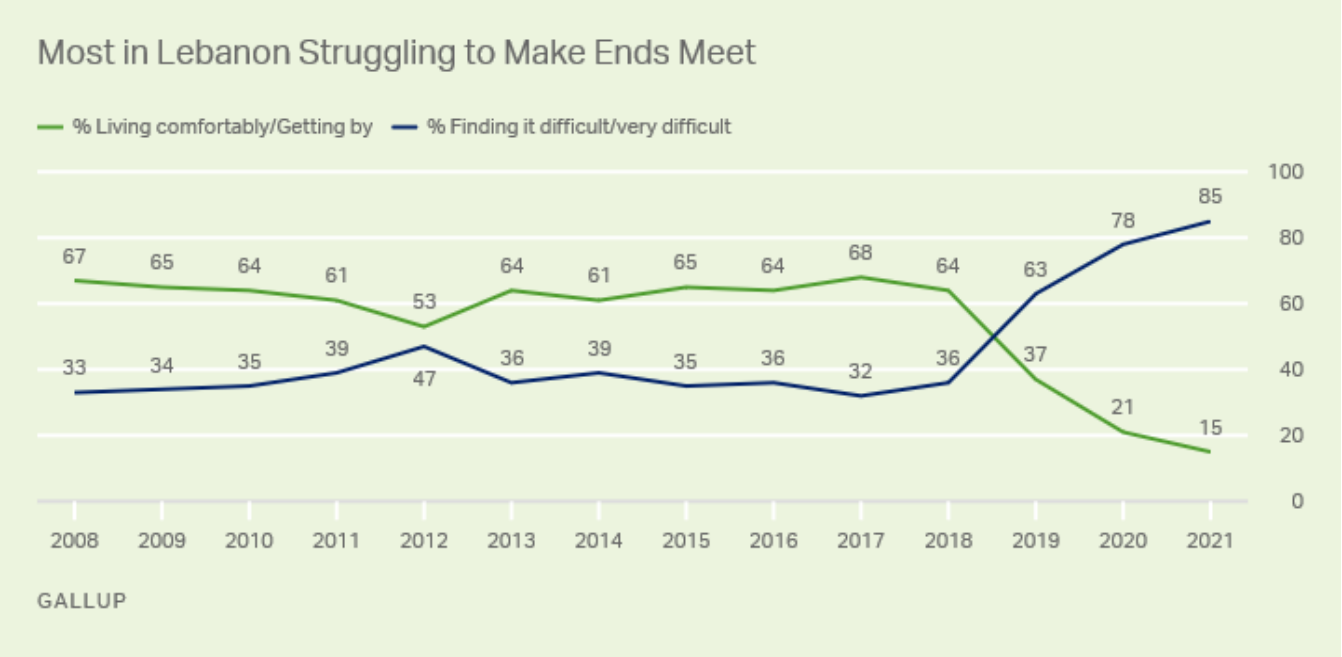

أكثر من نصف الشعب يكافح لتأمين الغذاء

قبل ثلاث سنوات فقط، قبل الأزمة اللبنانية الأخيرة، قال 14٪ فقط من البالغين في لبنان إنه مرّ وقت في خلال الأشهر الـ 12 الماضية لم يمتلكوا فيه المال لشراء الطعام، وهو رقم قفز إلى 45٪ عام 2020 بعد انفجار ميناء بيروت والأثر الاقتصادي المرتبط بفيروس كورونا. اليوم، يقول أكثر من نصف البالغين بقليل (53٪) إنهم لا يمتلكون المال لشراء الطعام، بزيادة تقارب الأربعة أضعاف منذ عام 2018. وخلال نفس الفترة، ارتفعت النسبة المئوية لمن قالوا إنهم لا يستطيعون تحمّل تكاليف السكن من 6٪ إلى 31٪ .

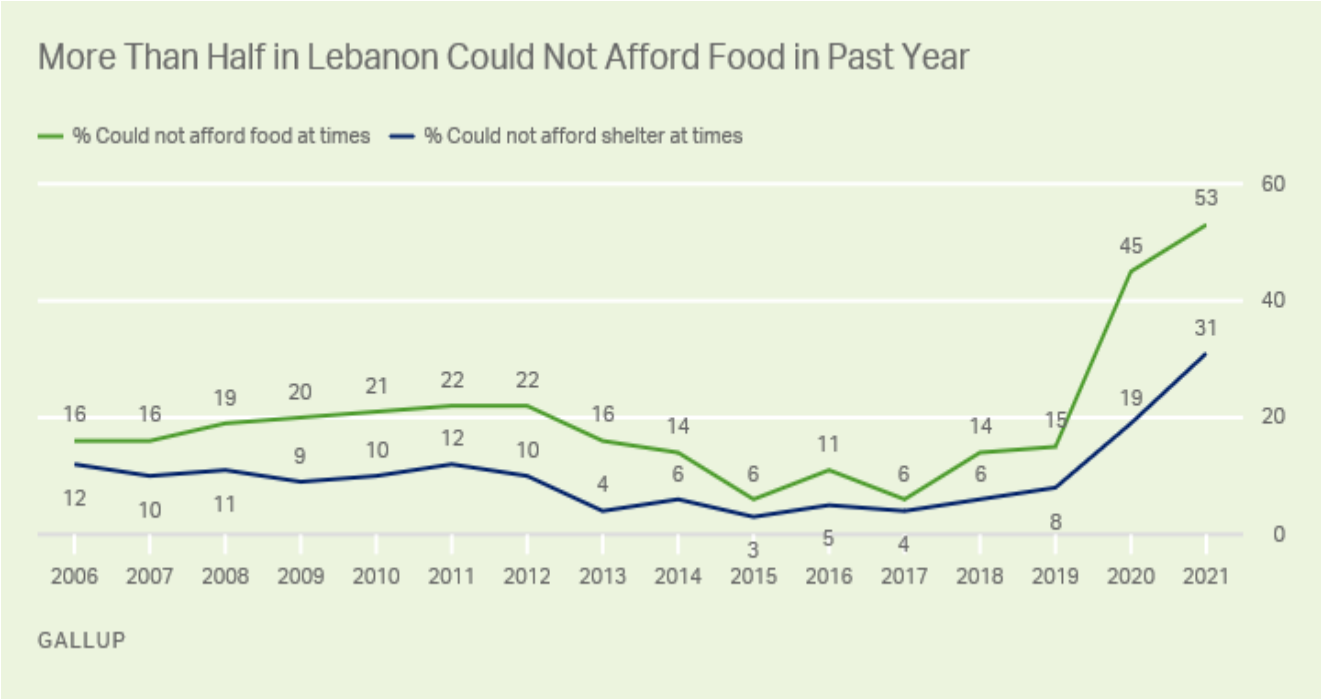

تصاعد المشاعر السلبية بين الناس في لبنان

مع ازدياد صعوبة الحياة في لبنان، سجّل عام 2021 أرقامًا قياسية جديدة للمشاعر السلبية. ما يقرب من ثلاثة من بين كل أربعة أشخاص (74٪) يقولون الآن إنهم عانوا من التوتر "معظم النهار" خلال اليوم السابق. ويقول ما لا يقل عن نصف سكان لبنان إنهم عانوا من الكآبة (56٪) والغضب (49٪) أيضًا. جميع هذه المستويات الثلاثة هي الأعلى والأجدد في مؤشّر "غالوب" على مدار 16 عامًا في البلاد.

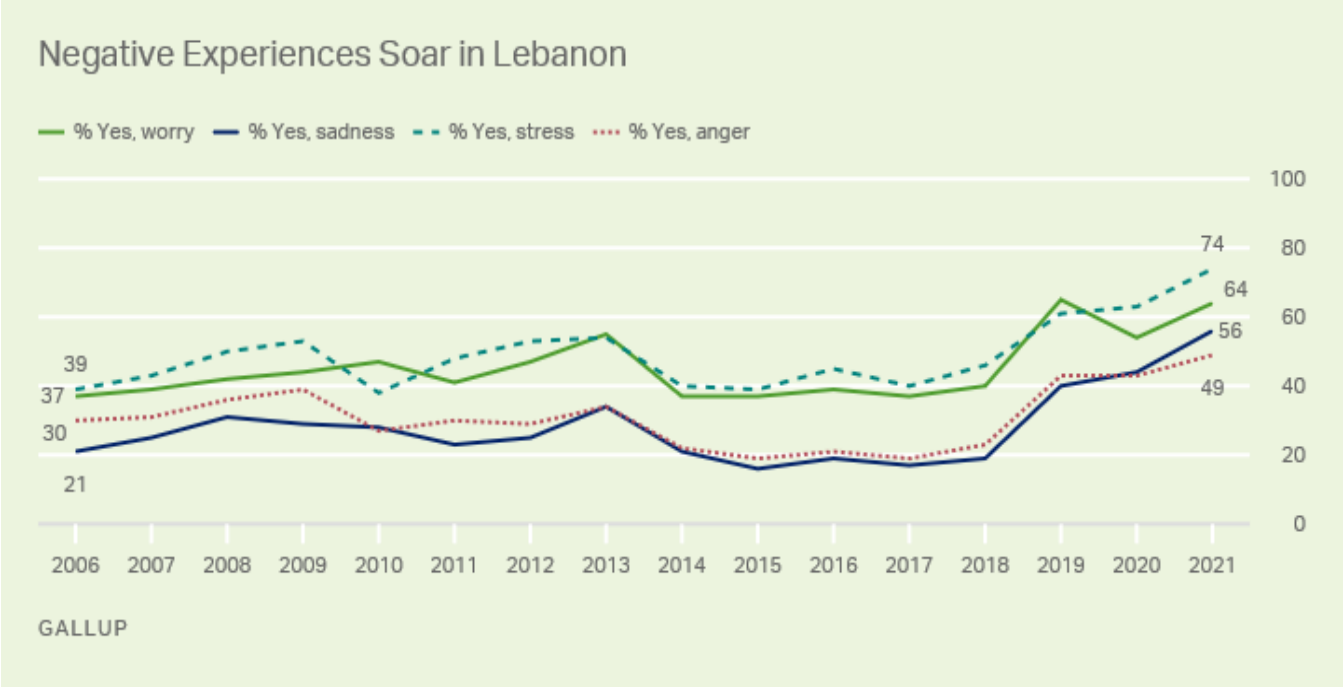

الحد الأدنى

تمثّل بيانات استطلاعات الرأي العالمية الأخيرة في لبنان واحدًا من أعمق وأكبر انخفاض مفاجئ في الثروات الاقتصادية والإنسانية لأي بلد منذ بدء جمع البيانات في عام 2005. والأسوأ من ذلك أن لا نهاية تلوح في الأفق بعد أذ لاحظ مبعوث الأمم المتحدة إلى لبنان أن المسؤولين اللبنانيين لا يقومون بخطوات عاجلة ويعيشون في "عالم الخيال". ولمزيد من التوضيح حول فشل قيادة البلاد، وصف البنك الدولي ضائقة لبنان بأنها "كساد متعمَّد" وواحدة من أسوأ الأزمات المالية العالمية منذ خمسينيات القرن التاسع عشر.

لا يزال لبنان يبحث عن "قاعه"، وتبقى الفئات الأكثر ضعفًا في البلاد معرَّضة بشكل خاص لخطر كبير. أظهر تقرير حديث لليونيسف صدر في تشرين الأول تدهورًا إضافيا في الأشهر الماضية مع 53٪ من العائلات التي لديها طفل واحد على الأقل فوّتت وجبة طعام مقارنة بـ 37٪ في نيسان. وتقدِّر اليونيسف أنّ 12٪ من الأطفال يتم إرسالهم الآن للعمل في مسعى شامل للحصول على الاحتياجات الأساسية.

لكن حتى لو وصل لبنان إلى القاع فسيكون من الصعب عليه أن يطفو على السطح مرة أخرى في البيئة الحالية، فالأحزاب السياسية منقسمة أكثر من أي وقت مضى، ويبدو أنّه من غير المرجَّح أن تتّخذ الحكومة إجراءات لمعالجة الأزمة بشكل مناسب في المدى المنظور.

موقف رسمي لإدارة بايدن
حول ملفّات الشرق الأوسط

الموضوع

لقاء صحفي عبر الهاتف مع مسؤول "كبير" في الإدارة الأميركية لمناقشة السياسة الإقليمية الشاملة في الشرق الأوسط بتاريخ 17 كانون الأول 2021، نُشر على الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض[2].

نص اللقاء

المنسّق: شكرًا لك كارولين وللجميع. صباح الخير. شكرًا لانضمامك إلينا في المناقشة الإقليمية الواسعة لنهاية العام في الشرق الأوسط. موجز اليوم هو في الخلفية ويمكن أن يعزى إلى **مسؤول كبير في الإدارة**. الإحاطة محظورة حتى الانتهاء.

مسؤول إدارتنا الكبير [مسؤول إداري كبير]، ولكن لأسباب معيّنة، سيشار إليه على أنه "مسؤول إداري كبير".

(مسؤول إداري كبير): شكرًا للجميع لانضمامهم إلينا.

اعتقدنا أنّ ما سنفعله في نهاية العام هنا هو مجرّد نوع من تقديم لمحة عامة واسعة عن سياسة الرئيس بايدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي ليست دائمًا على رأس عناوين الأخبار هذه الأيام، وهو أمر جيد لمن يعمل منا عليها، باستثناء، بالطبع، قضايا مثل إيران والبرنامج النووي الإيراني، والتي يمكنني أيضًا معالجتها.

[2] The White House, "Background Press Call on Broad Middle East Regional Year-End Discussion", 17 Dec 2021 https://www.whitehouse.gov/briefing-room/press-briefings/2021/12/17/background-press-call-on-broad-middle-east-regional-year-end-discussion/

لكنني أردت حقًا التراجع وتحديد ما هو المسؤول عنه الرئيس بايدن وما كنا نعمل من أجله هنا خلال الأشهر العشرة الماضية.

أعتقد أنه بعد عدة دروس صعبة تعلّمناها على مدار العشرين عامًا الماضية، من الإنصاف أن أقول إنّ التركيز الأحادي للسياسة الخارجية الأميركية على منطقة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص منذ هجمات 11 أيلول، عبر الإدارات الثلاث الأخيرة، وضع أهدافًا متطرّفة وعظيمة جدًا في هذه المنطقة الأكثر تقلّبًا في العالم: التحوّل الإقليمي؛ الدمقرطة من خلال بناء الدولة، تغييرات متعدّدة في النظام حقًا. يمكنك إزالتها من قائمة الأهداف والحالات النهائية التي تم تحديدها. وقد توصّلنا إلى نتيجة مفادها أنه، كما تعلمون، عند تحديد هذه الأنواع من الأهداف فإن الغايات تفوق الوسائل تمامًا.

وهكذا، فإن توجيهات الرئيس بايدن إلينا، كونه قائدًا ذا عقلية عملية على وجه الخصوص، تقضي بالاعتراف بالقوى العالمية، والمسؤوليات العالمية، ولكن هذه المنطقة أيضًا مرتبطة بمصالح حيوية للولايات المتحدة، لن تتلاشى، ونحن بحاجة إلى أن نظلّ ملتزمين بعمق.

لذلك ما كنا نحاول القيام به هو العودة إلى الأساسيات. وما أعنيه بذلك هو أساسيات الإستراتيجية السليمة وفن الحكم: تحديد الأهداف بعد دراسة متأنية للحقائق على الأرض؛ بعض التشاور مع الشركاء، كوننا مدركين جدًا أننا نريد التأكّد من توافق الغايات والوسائل؛ التركيز على ميزتنا النسبية المتمثّلة في بناء التحالفات، وصيانة هذه التحالفات، وتعزيز هذه التحالفات؛ الطموح في استخدام الدبلوماسية لتهدئة التوترات حيثما أمكننا، ولزيادة اندماج البلدان المختلفة في هذه المنطقة، والتي لم تكن العديد منها مترابطة من قبل. لذلك سأعرض فقط، كما تعلمون، قضية تلو الأخرى حول ما نتعامل معه.

سأبدأ بـ "إسرائيل": مرة أخرى، نعود إلى الأساسيات. ومبدأ الرئيس بايدن الأساسي كما قال في كثير من الأحيان: إذا لم تكن "إسرائيل" موجودة فسيتعيّن علينا اختراعها. وأمن "إسرائيل" هو أولًا وقبل كل شيء في عقله وعقلنا.

وأعتقد أنه يمكنك أن ترى ذلك من خلال مشاركته العملية الشخصية خلال نزاع غزة الذي استمر 11 يومًا في وقت سابق من هذا العام، وهو صراع كان لديه كل المقوّمات لكي يستمر - آخر حرب بين حماس و"إسرائيل" استمرت لمدة 57 يومًا تقريبًا - أعتقد أن هذا يحتوي على جميع المكّونات هذه المرة أيضًا. ولكن مع الكثير من الدبلوماسية الهادئة للغاية والدبلوماسية العملية للغاية من الرئيس انتهت الحرب في 11 يومًا. وبعد ذلك، أعتقد أننا لم نحصل على ما يكفي - أو أنّ العمل الذي قمنا به منذ ذلك الحين هو بنفس القدر من الاهتمام، لا سيما مع مصر، التي كانت شريكًا مهمًا في محاولة ضمان الحفاظ على السلام

في غزة. وقد أجرى الرئيس بايدن مكالمتين مع الرئيس السيسي، وكان جيك سوليفان في القاهرة قبل شهرين، ونحن على اتصال منتظم مع شركائنا في القاهرة و"إسرائيل" للتأكد ما إذا كنا قادرين على الحفاظ على السلام القادم من هذا الصراع. أعتقد أننا استعدنا أيضًا الاتصال الأميركي بالفلسطينيين، والذي كان في الأساس مقطوعًا، ونتطلع إلى البناء على هذا الأساس ونحن نتطلع نحو المستقبل. ويظل الرئيس بايدن شديد الالتزام بحل الدولتين. إن "إسرائيل" مركزية وأمنها مركزي لسياساتنا في منطقة الشرق الأوسط، وإيران تلعب دورًا في ذلك، وهو ما سآتي إليه لاحقًا.

في الخليج: أعتقد أنه عندما جئنا كان لدينا حالة من التوترات المتصاعدة في جميع أنحاء الخليج. أعتقد أنه من العدل أن نقول الآن إنّ الخلاف بين دول الخليج قد حُلَّ إلى حد كبير. لقد رأينا مؤخّرًا قمة دول مجلس التعاون الخليجي الناجحة جدًا في المملكة العربية السعودية. وبسبب شبكة علاقاتنا في الخليج تمكّنا من إجلاء 120 ألف أفغاني من أفغانستان في آب الفائت. وبدون تلك الشراكات وتلك المِنصّات لم يكن من الممكن فعل ذلك. لقد نظرنا، كما تعلمون، عن كثب وحاولنا قدر الإمكان، تشجيع اتجاهات خفض التصعيد، ليس فقط في الخليج، ولكن أيضًا خارجه. **فُتِحَت قنوات اتصال بين السعودية وإيران. أعتقد أننا واقعيون للغاية بشأن هذه العملية. لكننا نعتقد أنه من الأفضل أن يكون لدينا قنوات اتصال مفتوحة بدلًا من ذلك. يمكن أن تقلّل من مخاطر سوء التقدير - بالمثل بين الإمارات ودول الخليج الأخرى وإيران. ولكن أيضًا، كما أعتقد، توضح هذه الدول لإيران أنّ الطريقة الوحيدة، حقًا، للحصول على أي نوع من التجارة والعلاقات الطبيعية هي عودة إيران إلى الاتفاق النووي، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء العقوبات الأميركية.** تحدّث الرئيس بايدن بالطبع مع الملك سلمان، وتحدّث مع ولي عهد الإمارات مرتين، وتحدث مع أمير الكويت وأمير قطر؛ وقد شارك بشكل كبير خلال هذه العملية. وبالطبع، تعتبر حقوق الإنسان مركزية في كل هذه المحادثات، والعديد منها محادثات هادئة. ولكن قِيمنا كما تعلمون في مقدمة أولوياتنا في علاقاتنا مع شركائنا الخليجيين، ولكن أيضًا - ونوضح ذلك علنًا وسرًا – **نحن ملتزمون جدًا بالدفاع عن شركائنا الخليجيين. وعلى وجه الخصوص، ساعدنا السعوديين قليلًا، عندما أدخلنا في كانون الثاني قدرات لإزالة خطر الطائرات بدون طيار التي تُطلَق من اليمن؛ كنا نواجه بعض الصعوبة في ذلك، لقد بذلنا جهدًا كبيرًا، والسعوديون يحيّدون الآن 9 من أصل 10 من تلك الهجمات. ونحن، بالطبع، نريد أن نتأكد من وصول العدد إلى 10 من 10.** وهذا عمل فظيع ومروّع، يومًا بعد يوم.

دعنا نتوجّه شمالاً، **في العراق:** لقد ركّزنا حقًا منذ كانون الثاني على الاستثمار في مؤسسات العراق والعملية الانتخابية من خلال الأمم المتحدة. لقد نجحنا في التصويت بالإجماع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدعم بعثة المراقبة الدولية لانتخابات العراق التي عقدت في تشرين الأول. كانت تلك الانتخابات بكل

المقاييس، من قِبل مراقبي الأمم المتحدة وكذلك من الاتحاد الأوروبي، واحدة من أكثر الانتخابات العراقية نجاحًا. ليس هناك حقًا سؤال جاد حول نزاهتها. والعراقيون هم الآن، بالطبع، في عملية المصادقة على النتائج، وبعد ذلك سيواصلون تشكيل الحكومة. لكن ذلك تطلّب الكثير من الجهد لضمان أنّ تلك الانتخابات انتهت بشكل جيد. ركّزت الإدارة أيضًا على دمج العراق في الجوار. وكانت هناك قمة بغداد في وقت سابق من هذا العام، قبل حوالي شهرين، التي جمعت رؤساء دول من الخليج ومصر والأردن، ووزير خارجية إيران، وكذلك رئيس فرنسا، وذلك لتوضيح أهمية الاستقرار في العراق وللمنطقة الأوسع، وهو أمر نلتزم به بشدة. **لقد ورثنا أيضًا وضعًا في العراق انبثق حقًا من الضربة العسكرية ضد قاسم سليماني في كانون الثاني 2020، والتي تسارعت فيها الهجمات ضد المنشآت والأفراد الأميركيين بشكل كبير. يُقال لنا أحيانًا، كما تعلمون، بعد ذلك الهجوم، توقّف الإيرانيون عن العمل وتوقفت الهجمات ضدنا. هذا ليس ما تظهره الحقائق. كانت الضربة التي استهدفت سليماني في 3 كانون الثاني، وفي آذار قتل جنديان أميركيان بالإضافة إلى جندي بريطاني عضو في تحالفنا، واستمرت تلك الهجمات نوعًا ما خلال بداية ولاية الرئيس بايدن.**

في كانون الأول عام 2020 سقطت قذائف على مجمع سفارتنا. كنا نطيّر قاذفات B-52 من نورث داكوتا إلى الخليج في استعراض للردع. ومع ذلك كانت هذه الهجمات تستمر. وقد استخدمنا مزيجًا من الردع، بما في ذلك جولتان من الضربات الجوية، وأيضًا الكثير من الدبلوماسية لردع بعض هذه التوترات وتهدئتها. لذلك، منذ تموز، عشنا حوالي خمسة أشهر من الهدوء وهي أطول فترة هدوء عشناها في العراق، على ما أعتقد، حقًا منذ ثلاث سنوات. نتطلع إلى استمرار ذلك. لكن، بالطبع، نتوقّع الكثير، بالنظر إلى الجزء الأول من العام المقبل، هناك ذكرى غارة سليماني، وهناك عملية تشكيل الحكومة العراقية، وبعض المعالم الأخرى التي قد تتكرّر فيها بعض هذه الهجمات مرة أخرى، لكننا بالطبع سنكون مستعدين جدًا لذلك.

في سوريا، الجوار، نقطة ساخنة أخرى: شهدت سوريا، في العام الماضي - ما أعتقد أنه من العدل أن أقوله - واحدة من أكثر السنوات هدوءًا منذ بداية الحرب الأهلية، منذ أكثر من عقد. نريد أن نتأكّد من أن عنف الحرب الأهلية الذي هز البلاد للتو عامًا بعد عام - كان في اتجاه خفض التصعيد عندما دخلنا، وحاولنا لتأمين ذلك كثيرًا من الدبلوماسية الهادئة للغاية لتحقيق الالتزامات بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد. وهكذا فإن عنف الحرب الأهلية في البلاد، كما أعتقد، هو مرة أخرى في أدنى مستوى له منذ 10 سنوات، ونريد الحفاظ على ذلك. **نحن ملتزمون أيضًا بالحفاظ على وجودنا العسكري في سوريا لأن داعش لا يزال يمثّل مشكلة خطيرة، وهناك خطر عودة ظهوره. لدينا سجون في شمال شرق سوريا فيها عشرات**

الآلاف من الأشخاص، بما في ذلك الآلاف من مقاتلي داعش والمقاتلين الأجانب، ولذا يظل هذا هدفًا مهمًا للغاية.

الوضع الإنساني في سوريا: نظرًا لانخفاض مستوى العنف في الحرب الأهلية إلى واحدة من أبطأ النقاط، فإن الوضع الإنساني خطير للغاية. لقد عملنا على تأمين قرار بالإجماع من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - لأول مرة كان هناك قرار بالإجماع حول هذا - للحفاظ على الوصول عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا. لسوء الحظ، أغلق التجديد في عام 2020 اثنين [ثلاثة] من نقاط الوصول هذه. وكان الروس يهدّدون باستخدام حق النقض (الفيتو) عندما دخلنا الباب في كانون الثاني. وهكذا عملنا عن كثب بجد مع فرنسا والشركاء الآخرين، وبالطبع مباشرة مع الروس الذين خرجوا من قمة الرئيس بايدن مع الرئيس بوتين في جنيف لتأمين هذا القرار عبر الحدود بالإجماع.

أخيرًا، نحن لم نرفع أو نتنازل عن أي عقوبات عن نظام الأسد. في الواقع، لقد أضفنا مرتين عقوبات على نظام الأسد لانتهاكاته حقوق الإنسان. لكننا أوضحنا أيضًا من خلال وزارة الخزانة لدينا أن عقوباتنا لا تغطي نوع الأنشطة الإنسانية اليومية لحياة لسوريين، ولكن أيضًا ما نسمّيه أنشطة التعافي المبكر. ليس من المنطقي، إذا سمعنا من اللجنة الدولية وغيرها، أنّ بإمكانهم توصيل زجاجات المياه إلى المجتمعات في سوريا، لكنهم محظورون، بسبب الآثار المروّعة لعقوباتنا، من صيانة محطة معالجة المياه، على سبيل المثال. لذلك أوضحنا أنّ عقوباتنا لا تغطي تلك الأنشطة. إن عقوباتنا مصمَّمة للضغط على نظام الأسد نفسه وليس على الشعب السوري. وقد عملنا بجد لتوضيح ذلك.

في شمال إفريقيا، ذكرت أنّ مصر لها دور حاسم في نزاع غزة وأمن "إسرائيل". نعتقد أن علاقاتنا بين مصر و"إسرائيل" وصلت بالفعل إلى أوجها. كما أننا بالطبع ركّزنا بشدّة على حوار حقوق الإنسان مع المصريين. أجرينا هنا حوارًا استراتيجيًا بين طوني بلينكين ووزير الخارجية المصري قبل نحو شهر. وللمرة الأولى لم تصدر إدارتنا تنازلًا عن حقوق الإنسان مقابل 130 مليون دولار من المعونة لمصر.

عبر شمال إفريقيا: **في تونس**، شهدنا بعض التراجع الديمقراطي، لكننا كنا نعمل مع الرئيس سعيّد وأعضاء آخرين في المؤسسة السياسية التونسية على الأقل الآن لوضع خارطة طريق للعودة الكاملة إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية.

في ليبيا، استثمرنا في العملية الانتخابية عبر انتخابات من المقرّر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام. وقد ينخفض الأمر قليلًا لأنهم ما زالوا يضعون اللمسات الأخيرة لوضع حوالي 70 مرشحًا على قائمة الرؤساء. القليل منهم مثير للجدل. وما زالوا يضعون اللمسات الأخيرة على ذلك. ولدينا الآن ستيفاني ويليامز في

مكانها كممثلة للأمين العام للأمم المتحدة على الأرض، وهي دبلوماسية أميركية سابقة. إنها تقوم بعمل رائع. لقد ذهبت إلى هناك منذ يومين لمحاولة تفعيل العملية السياسية وإبقاء العملية الانتخابية في المسار الصحيح، وهو ما نعتقد أنه مهم للغاية. وقد مثّلت نائبة الرئيس هاريس إدارتنا في باريس قبل شهر في قمة حول العملية السياسية في ليبيا.

أخيرًا، **حول المغرب والجزائر** والصراع في الصحراء الغربية: لدينا الآن مبعوث الأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، أحد أكثر الدبلوماسيين خبرة في العالم. لقد عملنا بشكل وثيق مع الأحزاب والمغاربة لضمان تعيين ستافان في هذا المنصب. وهذا الآن يعمل بجد، وهو ما نعتقد أنه مهم للغاية لإبقاء هذا الصراع تحت السيطرة ومحاولة إيجاد حل سياسي.

حول لبنان: شيء واحد نحاول التأكُّد منه هو أنه ليس لدينا المزيد من الدول الفاشلة في منطقة الشرق الأوسط. تُحدِث الدول الفاشلة فراغات، وهذه الفراغات لا يملؤها المعتدلون، بل يملؤها الفاعلون المتطرّفون من جميع الجوانب ويفتحون نوعًا من المعارك بالوكالة عن قوى إقليمية. كانت لدى لبنان كل الدلائل على احتمال تحوّله إلى دولة فاشلة. **لقد عملنا بجد، وبهدوء تام، لكن دوروثي شيا، سفيرتنا في بيروت، عملت مع فرنسا وآخرين، على فرض عقوبات على الأفراد الفاسدين بشكل خاص في النظام السياسي اللبناني، لأننا أوضحنا أنّ الأشخاص الوحيدين الذين يمكن أن ينقذوا لبنان هم اللبنانيون وخاصة القادة السياسيون اللبنانيون الذين يتعيّن عليهم اتخاذ خيارات صعبة لإنقاذ بلدهم. لذا، لدينا هنا مزيج من العصا والجزرة.** لبنان لديه حكومة جديدة يقودها الآن رئيس الوزراء ميقاتي. نحن على اتصال وثيق معه. سافرت وكيلة وزارتنا للشؤون السياسية، فيكتوريا نولاند، إلى بيروت. **وسافر كبير مستشارينا لشؤون الطاقة في وزارة الخارجية، عاموس هوكشتين، إلى بيروت، حيث عمل على صفقة غاز مهمة للغاية بين مصر ولبنان مع دعم البنك الدولي، وهي قيد التنفيذ ونعتقد أنها مهمة جدًا للحفاظ على الاستقرار ومحاولة إخراج لبنان من الأزمة التي يعيشها. لذلك، يجري الكثير من العمل خلف الكواليس حول لبنان ونحن نمضي قُدمًا.**

بالجوار، **في الأردن**، استقبلنا الملك عبد الله الذي قام بزيارة الرئيس بايدن هذا الصيف. كانت العلاقات الأميركية مع الأردن، لأسباب يصعب فهمها، متوتّرة للغاية خلال السنوات الثلاث الماضية. نعتقد أنه تمّت استعادتها، ونشعر بثقة كبيرة في شراكتنا مع الأردن. نحن نقوم بالكثير، بالطبع، للمساعدة في استقرار الأردن، فقط بالنظر إلى أنه عانى من الأزمات، بدءًا من حرب العراق ثم الحرب الأهلية السورية، وأكثر من مليون لاجئ سوري يتعيّن عليه إيواؤهم ورعايتهم. ولذا فنحن نركّز بشدّة على شراكتنا مع الأردن والتأكّد

من قدرته على الحفاظ على استقراره وهو يواجه هذه التحديات. كما نعتقد أن العلاقة بين "إسرائيل" والأردن تصل إلى ذروتها، لا سيما مع الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء بينيت. وهذا أيضًا شيء نواصل تشجيعه.

في جميع أنحاء المنطقة، اتفاقيات إبراهيم: لقد أوضحنا منذ البداية - أعتقد أنه عندما أعلنت الإمارات العربية المتحدة اتفاق إبراهام مع "إسرائيل"، كان الرئيس بايدن مرشحًا وأصدر بيانًا على الفور، مشيرًا إلى أهمية هذا الحدث. دعم تلك الاتصالات الجديدة في جميع أنحاء المنطقة. **وقد عملنا على تعزيز اتفاقيات إبراهام الحالية، ونعمل بهدوء ولكن بجد لتوسيع اتفاقيات إبراهام. وهكذا، تستغرق هذه الأشياء بعض الوقت، لكنها إلى حد كبير محور تركيزنا**. بعد ذلك سأعود إلى إيران لأنهي. لكن بالعودة إلى الوراء، فهذه منطقة تعاني من مشاكل أخرى: مشاكل بلا حدود، وتغيّر المناخ، والأوبئة، والهجرة. لذلك، **نحن نركّز حقًا على محاولة تشجيع التكامل الإقليمي حيثما أمكننا والتعاون عبر الحدود. تعتبر اتفاقيات إبراهام جزءًا من ذلك، ويشكّل عدد من المبادرات الأخرى جزءًا من ذلك أيضًا.**

أحد الأشياء التي عملنا عليها وبدأنا الآن في إظهارها هي مبادرة إعادة بناء عالم أفضل. مع أكثر من تريليون دولار من الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بنا في الوطن فإننا نركّز أيضًا على كسب المستقبل: استثمارات في معادن الأرض النادرة، والأدوية الأساسية، ومصادر الطاقة المتجددة، والمواصلات، وما إلى ذلك؛ موانئ عبر إفريقيا، موارد ثمينة، صحة، مناخ، تكنولوجيا. نائب مستشار الأمن القومي للشؤون الاقتصادية الدولية داليب سينغ، وآموس هوكشتين كبير مستشاري الطاقة في وزارة الخارجية، ودون جريفز نائب وزير التجارة، كانوا مؤخرًا في الشرق الأوسط يتحدّثون عن شراكات من أجل Build Back مبادرة عالم أفضل، التي أعتقد أنها ستكون موضوعًا حقيقيًا مع اقترابنا من عام 2022.

أخيرًا - **سأختتم حديثي بإيران**، لأن إيران تمثّل تحدّيًا دائمًا أزعج العديد من الرئاسات. في هذه الحالة، ورثنا وضعًا كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية معزولة عندما يتعلّق الأمر بالتحدّي الإيراني. وكان لدينا نظرية للقضية. بادئ ذي بدء، كنّا نعتقد أن الخروج من خطة العمل الشاملة المشتركة دون أي خطة لما سيأتي بعد ذلك أدّى بالضبط إلى ما أعتقد أنه كان يمكن توقّعه: برنامج نووي إيراني سريع التصعيد؛ السلوك الإيراني الإقليمي الذي أصبح أكثر عدوانية مما كان عليه من قبل، لا سيما في عام 2019، بهجوم مباشر من دولة على دولة بين إيران والمملكة العربية السعودية، وبدون رد أميركي واضح. لذلك أردنا إعادة بناء الجبهة الدبلوماسية الموحدة، لا سيما مع شركاء التفاوض 1 + P5. وقد تطلّب ذلك بعض الجهد، إذ كان علينا إثبات استعدادنا العودة للامتثال من جانبنا إلى الاتفاق. وخلال الربيع والصيف، فعلنا ذلك.

لقد أجرينا حوالي ست جولات من المحادثات في فيينا. **وأعتقد أن الإيرانيين، وخاصة الآن، هم الطرف المعزول. من الواضح تمامًا أنه في مقابل امتثالهم لخطة العمل الشاملة المشتركة، نحن على استعداد للعودة إلى الامتثال من جانبنا.** لكن الإيرانيين، حتى الآن، لم يوافقوا على اتخاذ الخطوات التي قد يحتاجون إلى اتخاذها في الجانب النووي، ولهذا السبب نحن عالقون.

الجولتان الأخيرتان مع الحكومة الإيرانية الجديدة - أعتقد أن الإيرانيين فوجئوا، قبل أسبوعين، عندما التقوا بما كان يمثل بالفعل الجبهة الدبلوماسية الموحدة، ليس فقط E3 والولايات المتحدة، ولكن أيضًا روسيا والصين. لقد عادوا إلى طهران. ونحن الآن في منتصف جولة أخرى في فيينا من المحتمل أن تتوقف بعد اليوم. وسأتلقى تقريرًا من فريقنا في فيينا قريبًا. لكن المحصلة النهائية هي أنّ برنامج إيران النووي يتسارع. وأنا أكرر نفسي هنا، لكن لا ينبغي أن يكون هذا مفاجأة لأي شخص يعرف السلوك الإيراني وكان سيتوقّع بالضبط ما كان سيحدث إذا تركت الولايات المتحدة الاتفاق من جانب واحد دون أي خطة أو تصور لما سيحدث بعد ذلك. لذلك كنا نعمل دبلوماسيًا لإعادة هذه المشكلة إلى الصندوق، وإعادة إيران إلى الامتثال النووي للاتفاق. **ونعتقد أن لدينا دعمًا قويًا للغاية في هذا الصدد، ليس فقط من الدول الثلاث، ولكن أيضًا من روسيا، على وجه الخصوص، وحتى الصين. لذلك، لدينا جبهة موحدة في فيينا، في الغالب.** كما أوضح شركاؤنا في جميع أنحاء العالم للإيرانيين أن السبيل الوحيد لإيران للخروج من قيودها الاقتصادية هو من خلال العودة إلى التزامات الاتفاق النووي. **لذلك من الواضح أن هذه قصة ستظهر خلال الربع الأول من عام 2022 وربما بعده. وهو، في اعتقادي، محور تركيزنا، حيث نركّز على هذه المنطقة.**

والآن **[مسؤول إداري كبير]**، سأحيل إليك الكلام لطرح أية أسئلة.

المنسّق: شكرًا جزيلًا لك. يُرجى تذكير الجميع بالتعليمات لطرح الأسئلة، وبعد ذلك سنأخذ سؤالنا الأول.

سؤال: شكرًا. كان لديّ بضعة أسئلة موجزة حقًا، معظمها حول الخليج. لقد تحدّثت عن كيفية تحسّن العلاقات، سواء بين دول المنطقة أو مع الولايات المتحدة. فيما يتعلق بمبيعات F-35 إلى الإمارات العربية المتحدة: كانت الإمارات العربية المتحدة واضحة تمامًا في أنها ترى عوائق في إتمام هذا البيع لأن الولايات المتحدة، حسب حساباتها، لم توافق على بعض الإضافات التكنولوجية للطائرات التي تشعر أنها ضرورية. هل يمكنك التحدّث عن ما آلت إليه هذه المفاوضات الآن؟

ذكرت المؤتمر الخليجي الأخير الذي ترأسه محمد بن سلمان. وقال في ختام تلك المحادثات إنه شعر أن منطقة الخليج مستبعَدة من المفاوضات الإيرانية وأنّ السعودية على وجه الخصوص تستحق مقعدًا على الطاولة لتستمر. أتساءل عما إذا كان بإمكانك معالجة هذين السؤالين.

وأخيرًا، فيما يتعلق بسوريا: قد أكون مخطئًا، لكنني أعتقد أن تجديد الوصول الذي تم التصويت عليه في الأمم المتحدة ينتهي تقنيًا هذا الشهر. ما هو المطلوب للتأكد من استمرارها؟ وهل قدم التقرير المطلوب وهل من الممكن نشره؟ شكرًا لك.

مسؤول إداري كبير: شكرًا لكارين. **فيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة وطائرات F-35، مرة أخرى، أعتقد أننا نبقى ملتزمين للغاية بهذا البيع. هذا بيع معقّد للغاية. قليل من الشركاء حول العالم يمتلكون تقنية F-35، ونحن نشعر بالفخر لأن الإمارات العربية المتحدة يمكن أن تكون واحدة من تلك البلدان. لكن، بالطبع، لنستنتج ذلك علينا أن ننتهي من بعض الترتيبات**. أعتقد أن هناك بعض الأشياء التي طلبتها الإمارات وأجابت عليها الإدارة السابقة. ولذا فقد عملنا معهم على حل هذه المشكلة. **ولدينا أيضًا بعض المخاوف التي يجب حلها. لذا، كما تعلمون، بعض هذه المبيعات - أبرمت الإمارات للتوّ بيع 80 مقاتلة رافال مع فرنسا. أعتقد أنه تم التفاوض على ذلك على مدى عقد تقريبًا لاستبدال أسطول طائرات ميراج. الإمارات العربية المتحدة لديها أسطول ممتاز من طائرات F-16، وطائرات F-35، بالطبع، ستمنحهم قدرة لا مثيل لها**. لذلك نحن نعمل على حل هذه المشكلات. **كان لدولة الإمارات العربية المتحدة وفد عسكري هنا، قبل يومين، لحضور اجتماعات في البنتاغون أعتقد أنها كانت بناءة للغاية، ولذا فإننا نواصل العمل على ذلك.**

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، لم أر تلك التعليقات بالذات، لكنني أود أن أقول: كما تعلم، لقد كنا واضحين جدًا - **وهذا ناتج عن اتهامات موجَّهة للرئيس بايدن - نحن لا نتفاوض من وراء ظهر أي شخص. ولذا فإن كل ما كنا نفعله كان بشفافية كاملة تجاه شركائنا في منطقة الشرق الأوسط**. في الواقع، كان روب مالي وفريق التفاوض لدينا في المملكة العربية السعودية - أعتقد قبل أسبوعين ونصف أو قبل ثلاثة أسابيع - والتقوا مع مسؤولي دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها، وأصدروا بيانات موحدة حول المسار الذي نسير فيه. **وأيضًا، أعتقد أن هناك اعترافًا في الخليج بأن العودة إلى الصفقة، بالنظر إلى ما نحن فيه، ربما تكون أفضل مسار للعمل.**

فيما يتعلق بسوريا، هناك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبناء عليه يصدر الأمين العام تقريرًا حول وصول المساعدات الإنسانية إلى البلاد بشكل عام. وبعد ذلك التقرير، أعتقد أن القرار سيستمر حتى الصيف المقبل.

سؤال: 1- شكرًا جزيلًا لك، أتمنى أن تفعل المزيد. لدينا الكثير من الأسئلة حول الشرق الأوسط. باختصار، ضاعفت إيران ميزانية الحرس الثوري الإيراني للعام المقبل 2022 لتصل إلى 22 مليار دولار، كما زادت

ميزانيتها العسكرية التقليدية إلى 8 مليارات دولار. هل ترى في هذا تصعيدًا للوضع في المنطقة والمزيد من الأموال للوكلاء لإحداث المزيد من الخراب؟

2- فيما يتعلق بالعراق، قلت إن الانتخابات كانت ناجحة. هل ترى أن الميليشيات الموالية لإيران تحاول منع المصادقة على نتائج الانتخابات، وهذا سيمنع تشكيل حكومة جديدة؟

3- وأخيرًا، فيما يتعلق بليبيا، ذكرت للتوّ أن هناك بعض المرشحين المثيرين للجدل. هل تشجع على إجراء الانتخابات في موعدها؟ أو هل تعتقد أنه من الأفضل أن يكون لديك نظام أفضل يسمح للانتخابات بأن تكون أكثر شفافية وتتأخّر؟ شكرًا جزيلًا لك.

مسؤول إداري كبير: شكرًا نادية. سألتزم بعمل المزيد من هذه - و [الوسيط] يعمل ويسمعني - مع اقترابنا من العام المقبل، لأنني أعتقد أن هذه قضايا مهمّة ومعقّدة حقًا. ومن الواضح، مع كل ما يحدث في العالم أحيانًا، أنه قد لا يحظى بالاهتمام. لكن **الشيء الوحيد الذي سأقوله، كما تعلمون، يظل الشرق الأوسط مجرد نقطة تركيز مركزية لنا، فقط بالنظر إلى - كيف يتم ترتيبه بما يتوافق مع صالح الولايات المتحدة.** أعني، على ما أعتقد، على الأقل كل يوم في "الإحاطة الرئاسية اليومية"، هناك عنصر واحد أو عنصران على الأقل من هذه المنطقة. وهذا الرئيس يقرأ "الإحاطة الرئاسية اليومية" كل يوم. ولذا - إنها سِمة مركزية في سياستنا الخارجية - حتى كقوة عالمية نحن نركّز على القضايا في جميع أنحاء العالم. **أجل إن الإيرانيين يخرجون بميزانيتهم الجديدة. أعتقد أن طهران تلقّت ضربة بنسبة 20 في المئة مقارنة بالعام الماضي. لذا لا أعرف فهذه ليست إشارة إلى أن الإيرانيين في وضع اقتصادي متحسّن.** بالطبع، بعد الجولة الأولى من فيينا، انهارت عملتهم إلى مستوى قياسي منخفض. وأود أن أقول إننا أبقينا، كما تعلمون، كل العقوبات المفروضة. ما أعتقده مختلف هو أن الإدارة السابقة فرضت عقوبات في سعيها لتحقيق أهداف غير واضحة ومميزة، في حين أن لدينا هدفًا واضحًا للغاية: إيران بحاجة إلى العودة إلى الامتثال النووي. وعلى الأقل مجموعة العقوبات التي كانت مقيّدة بخطة العمل الشاملة المشتركة، ستبقى حتى نعود إلى الامتثال. **كما تعلمون، استثمارهم في الوكلاء - وضعت وزارة الخارجية أرقامًا على مر السنين - ينفقون حوالي 2 مليار دولار سنويًا على وكلاء.** هذه ليست مشكلة - عندما يتعلّق الأمر بسلوك إيران الإقليمي - ستعالج العقوبات وحدها. لذلك لم أتعمق في الميزانية الإيرانية الجديدة وبنودها، لكنني أعلم أنها حقّقت ما يقرب من 20 في المئة من العام الماضي. **لكن، بالطبع سيستمرون في الاستثمار في الوكلاء والحرس الثوري الإيراني وآخرين. وبالطبع، سنواصل استخدام الأدوات التي تمكّننا من ردعهم ووقف تصعيدهم.**

أعني، أعتقد أن موضوعات الردع والتكامل ووقف التصعيد متسقة إلى حد كبير عبر نهجنا في المنطقة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإيران.

حول العراق - أجل، لقد أجروا انتخابات. كنت في العراق الأسبوع الماضي. وأعتقد أن المحكمة العليا ستصدق على التصويت في وقت ما خلال الأسابيع المقبلة. وبعد ذلك سيشرع العراقيون في تشكيل الحكومة. أعتقد أن هذه العملية غالبًا ما تستغرق وقتًا. يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى حصول تقلّبات. نحن ندعم مؤسسات العراق، ونحن واضحون جدًا بشأن ذلك. **لذا أعتقد أننا سنترك الأمر للعراقيين لتحديد التكوين الدقيق للحكومة القادمة**. كان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لنا في هذه الانتخابات أنها كانت تتمتع بالنزاهة والامتثال للمعايير الدولية، وهو ما فعلته بوضوح. وأعتقد أن هذا لم يكن مؤكدًا، إذا عدت إلى الربيع وإلى أين تتّجه الأمور. لكنني أعتقد أنه من خلال التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومراقبي الأمم المتحدة، والمراقبين الدوليين، والعمل الدولي - قامت مفوضية الانتخابات العراقية بالاشتراك مع الأمم المتحدة بوضع نظام يكاد يكون ضد التزوير، أعتقد أنه شهادة حقيقية للعراقيين، وبصراحة، على التزامهم بالديمقراطية، ولهذا كانوا مدعوين بارزين إلى قمة الرئيس حول الديمقراطية. وخاطب رئيس الوزراء الكاظمي تلك القمة في اليوم الأول.

ليبيا - نوع مماثل. كان لديهم موعد الانتخابات في 24 كانون الأول. قد ينزلق الموعد قليلًا. إنها بالفعل مشكلة الآن - قائمة المرشحين النهائية. وهنا أيضًا، أعتقد أن هناك دعمًا دوليًا كبيرًا لهذه العملية. لكن الأهم من ذلك أن الليبيين هم من قادوا ذلك بالفعل. أعني أن التسجيل في هذه الانتخابات - وفقًا للمعايير التاريخية - يتطابق، كما أعتقد، مع أي بلد تقريبًا يمكنك الإشارة إليه، مع 2.5 مليون ليبي مسجّلين في هذه الانتخابات. وأوضح الليبيون أنهم يريدون إجراء هذه الانتخابات. ولذا فهم يعملون على إعداد بعض التفاصيل النهائية، لا سيما بشأن قائمة المرشحين. ستيفاني ويليامز على الأرض. يقوم سفيرنا ديك نورلاند بعمل رائع بالتنسيق مع، كما تعلمون، الجميع في شمال إفريقيا، وشركائنا الأوروبيين لمحاولة فعل ما في وسعنا للتشجيع والتسهيل. لكن الأمر يعود حقًا إلى الليبيين.

سؤال: مرحبًا، شكرًا جزيلًا. كنت أتمنى أن أحصل على سؤال من كل دولة، لكنني سأتبع زملائي وألتزم بسؤالين. أريد أن أسألك عن سوريا أولًا، ولا سيما أين تقف الأمور مع الجهود المبذولة لإيجاد حلول مع الروس. لقد تحدثت عن "دبلوماسية هادئة للغاية". أعتقد أنك كنت تتحدث بشكل أساسي عن الأحزاب السورية، لكنني أردت التحدث عن العنصر الروسي أيضًا، كما تعلم، نوعًا ما خارج عالمك في الشرق الأوسط. من الواضح هناك الوضع في أوكرانيا الآن، ومن الواضح أن الإدارة تبحث عن مجالات يمكنهم

فيها العمل مع الروس وإيجاد بدائل دبلوماسية، كما تعلمون، نوع من البدائل لما يحدث هناك. وهكذا كنت أتساءل هل سيكون هناك تركيز أكبر على المحادثات من أجل التعاون في سوريا. هذا هو سؤالي الأول.

والثاني يتعلق باليمن. كما تعلم، من الواضح أن الرئيس قد تعهّد بإحلال السلام في اليمن في عامه الأول، ونحن بعيدون عن ذلك. كانت الجهود مُحبِطة ومُحبَطة من جانب الإدارة فيما يتعلّق بحمل الحوثيين على تقليص الهجمات، لكن السعوديين أيضًا يواصلون غاراتهم الجوية. وهكذا، كما تعلمون، هل يمكنك فقط اطلاعنا على وضع المحادثات هناك وما إذا كنت ترى أي احتمال لتحقيق تقدم في أي وقت قريبًا أم لا؟ وماذا تفعل الولايات المتحدة؟ ما هي الخطة "ب" إذا لم يكن هناك اختراق؟ شكرًا لك.

مسؤول إداري كبير: شكرًا، فيفيان. بالنسبة لسوريا، لا يُبحث الكثير عن مناطق للتعاون مع روسيا. بالعودة إلى موضوع نوع الحقائق العملية والتعامل معها: الروس في سوريا. إنهم لاعبون في سوريا. جيشنا موجود في سوريا، على مقربة شديدة من الجيش الروسي. **لذلك يجب أن تكون لدينا قنوات اتصال مع الروس بشأن سوريا. وكان موضوعًا على جدول أعمال الرئيس بايدن والرئيس بوتين في جنيف. وقد أدى هذا الاجتماع حقًا إلى بعض الدبلوماسية البناءة بين دبلوماسيينا والروس، والتي أدت إلى قرار مجلس الأمن الدولي بالإجماع.**

سأقول أيضًا: أعتقد أننا قلّلنا التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا في سوريا. هذا شيء جيد، لأننا لا نريد أن تصطدم القوات الأميركية والقوات الروسية ببعضها البعض. نحن بحاجة إلى قنوات عدم التضارب، لدينا، كما تعلمون، بعض قواعد التفاهم بيننا فقط. لذلك هذا مهم جدًا. نحن أيضًا، بالطبع، ندعم عملية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سوريا - 2254. وبينما أعتقد أن هذه العملية - لأي شخص تابع الصراع السوري - لديها بعض الطرق لتقطعها. **وكنت جزءًا من المجموعة التي جمعت 2254 قبل بضع سنوات. لقد عملنا، من خلال الروس وغيرهم، لمحاولة تحريك هذه العملية. وللمرة الأولى على الإطلاق، التقى رئيسا اللجنة الدستورية للمعارضة والنظام وجهًا لوجه في جنيف. ونحن ندعم عملية غير بيدرسن. ولكن مرة أخرى، في الواقع لن تؤدي هذه العملية إلى نتيجة في أي وقت قريب. سوف تستغرق الكثير من العمل.**

اليمن أيضًا. أعتقد أننا واقعيون للغاية بشأن الصراع في اليمن. يتركّز الصراع في اليمن الآن على مدينة واحدة في شمال وسط اليمن - مأرب. الحوثيون مصممون على أخذها. والحكومة اليمنية عاقدة العزم على منع ذلك. وتلك المعركة مستمرة منذ حوالي ستة أشهر. وقد اصطدمت كل مبادرة دبلوماسية بشكل

أساسي بضجة معركة مأرب. معظم الغارات الجوية كانت في تلك المنطقة. إنهم يركّزون على الأهداف العسكرية. لكن هذا كان حقًا التركيز. **بوجود تيم ليندركينغ في فريقنا، وهانز غروندبرغ، المبعوث الأممي الجديد، هناك قدر هائل من النشاط الدبلوماسي من خلال العُمانيين وغيرهم - أولًا، لمحاولة التأكّد من احتواء الحرب على تلك الجبهة، وكذلك لضمان الشؤون الإنسانية.** المساعدات تصل إلى الشعب اليمني. **وبالتالي، لن أتوقّع أي نتائج دبلوماسية، لكنها تظل محور تركيزنا الرئيسي، حتى ونحن نواصل العمل مع السعوديين لضمان قدرتهم على حماية أراضيهم.**

قيل لي إن عليّ الانتقال إلى الجناح الغربي بسرعة كبيرة، لذا ربما يمكنني أخذ سؤال واحد آخر؟

المنسق: وسيكون هذا هو السؤال الأخير.

سؤال: مرحبًا، شكرًا لك. شكرًا جزيلًا. قلتم أنّ برنامج إيران النووي يتصاعد بسرعة. ما هو التقدير الحالي لوقت امتلاك سلاح نووي إيراني؟

ثانيًا، ما الذي قلتموه للإمارات بخصوص الالتفاف على العقوبات المفروضة على إيران؟ وماذا قلتم للإمارات لإقناعهم بعدم السماح للصينيين ببناء ذلك الميناء العسكري؟ شكرًا لك.

مسؤول إداري كبير: لا أريد الخوض في حسابات دقيقة لوقت امتلاك السلاح النووي. هناك نوع من العلم لهذا، وأنا لست الخبير، وأنا أتبع خبراء الانتشار لدينا. لكن - إنها حقًا فترة قصيرة؛ كنت سأصوغها بهذه الطريقة، ستيف، وهي قصيرة بشكل غير مقبول.

كما تعلمون، اتخذ الإيرانيون القرار عندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي - لقد تراجعوا قليلًا، ولكن بعد ذلك بدءًا من عام 2019، أطلقوا للتو برنامجهم النووي. وهذا استمر على قدم وساق. وكل يوم يقومون فيه بتدوير أجهزة الطرد المركزي وكل يوم يقومون فيه بتخزين اليورانيوم يستمر وقت الاختراق في التقلص. لذلك كان هذا هو السبب الكامل لإبرامنا اتفاقًا نوويًا في عام 2015، 2016. إنها مشكلة خطيرة للغاية، وهي مشكلة دولية. وقد سعينا إلى الحفاظ على هذا التركيز. هذه مشكلة دولية. إنها ليست مجرد مشكلة للولايات المتحدة الأميركية. إنها ليست مجرد مشكلة لـ "إسرائيل". هذه مشكلة دولية. **لقد كان موضوع المحادثة بين الرئيس بوتين والرئيس بايدن قبل أسبوعين فقط. بالطبع، كانت أوكرانيا موضوعًا مركزيًا، لكن إيران والمحادثات في فيينا كانتا على جدول الأعمال إلى حد كبير. لذلك لا أستطيع أن أعطيك إطارًا زمنيًا دقيقًا حول الاختراق، لكنه أمر ينذر بالخطر.**

في الإمارات العربية المتحدة، لا أعتقد أنني سأفعل ذلك كثيرًا يا ستيف. أنا آسف، **لكن الصين - التحدي الصيني، بالطبع، يتقاطع في الشرق الأوسط. نحن ندرك أن الصين ستكون أكبر شريك تجاري مع العديد من دول الخليج على وجه الخصوص. ولكن هناك مجالات معيّنة للنشاط الصيني من شأنها أن تمس بقدرتنا على مواصلة أنشطة معيّنة في هذه البلدان والشراكات طويلة الأمد. أعتقد أننا أجرينا مناقشة جيدة جدًا وبنّاءة للغاية**. نظيري هنا في مجلس الأمن القومي، **[منقح]، هو [مسؤول إداري كبير]**. أعتقد أن فرقنا تعمل حقًا بشكل تبادلي حول محادثة الصين وإخبار البلدان في الجزء الذي أعيش فيه من العالم بما نراه بالضبط وما يجب توخي الحذر منه. وأعتقد أن هذا كان مسعى مثمرًا للغاية وأعتقده شيئًا فريدًا حتى الآن لإدارة بايدن.

أما فيما يتعلق بالإمارات والعقوبات فإن الأمر لا يتعلق بحكومة الإمارات العربية المتحدة بقدر ما هو نوع من الشركات الخاصة، والكثير منها ستغير أسماءها لتسهيل التهرب من العقوبات. كان مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أندريا جاكي، في الإمارات العربية المتحدة للتوّ وركّز بالفعل على الاجتماعات في دبي مع القطاع الخاص لتوضيح أن العقوبات مطبَّقة، ونحن على استعداد لفرض المزيد من العقوبات، وكما تعلم، إذا كنت تتهرب من العقوبات فإن الولايات المتحدة ستضع عينها عليك. ستكون هناك عواقب. **لذلك أعتقد أن رحلة أندريا هناك كانت مهمة للغاية. لكنها في الحقيقة محادثة تركّز بشكل خاص على نوع الشركات الخاصة والصناعة التي تشارك في لعبة التهرب من العقوبات.**

يمكنني الاستمرار لبعض الوقت. آمل أن يكون هذا بنّاءً، لأن هناك الكثير من القضايا في منطقة الشرق الأوسط تستحق التركيز. ويسعدني الرد على أسئلتكم. لكن عليّ أن أتحرّك. ما أعتقد أنه يجسّد حقيقة هو أن هذه المنطقة تستغرق قدرًا كبيرًا من وقتنا، لكنني حريص على العودة إلى الأساسيات.

نحن لا نحاول تحقيق ما لا يمكن تحقيقه. نحن لا نحاول تغيير الشرق الأوسط. نحن نركّز على المصالح التي تؤثّر على الأميركيين وأمننا القومي والأمن القومي لأصدقائنا. ونعتقد أن هذه أهداف قابلة للتحقيق مع الردع وتخفيف التصعيد والتكامل كونها ثلاثة محاور نسعى لتحقيقها.

وبهذا أشكركم جزيل الشكر. آمل أن أفعل ذلك مرة أخرى قريبًا.

المنسّق: شكرًا لك. كما أشكركم جميعًا على المشاركة هذا الصباح مع مسؤول إدارتنا الكبير. كما قال، سنعمل على القيام بالمزيد من المكالمات في العام المقبل من أجل الحصول على المزيد من أسئلتك.

وبهذا تنتهي المكالمة الآن. شكرًا لكم.

مقاربة للسياسة الأميركية
في الشرق الأوسط

الموضوع

تقرير تحت عنوان "إعادة الانخراط الاستراتيجي في الشرق الأوسط. نحو مقاربة أكثر توازنًا وطويلة الأمد للسياسة الأميركية"، صادر عن "مركز التقدم الأميركي" (مقرّب من إدارة بايدن) بتاريخ 16 كانون الأول 2021.

المقدمة والملخّص

في شهر كانون الثاني تولّى الرئيس جو بايدن منصبه بقائمة هائلة من الأولويات على الصعيد الداخلي والخارجي، بدءًا من جائحة كورونا المستمرة وصولًا إلى الهجمات الإلكترونية الروسية - مع وضع الشرق الأوسط في مرتبة متدنية في قائمة الأولويات الأوسع نطاقًا. في الأشهر العشرة الأولى له في منصبه، تبنّى الرئيس بايدن وفريقه نهجًا للسياسة الخارجية عبر المشاركة العملية في الشرق الأوسط، وذلك لمحاولة تجنّب المبالغة ووضع خطة عملية جديدة للمشاركة الأميركية في المنطقة. وأكدت الإدارة على الدبلوماسية في الأشهر الأولى، إذ عيّنت مبعوثًا خاصًا لليمن، وعملت- دون أن تصل إلى نتيجة- على إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وبدأت في ترشيد الوجود العسكري الأميركي في الخليج العربي. وفي الوقت نفسه تعاملت مع الأزمات في المنطقة، بما في ذلك اندلاع العنف الإسرائيلي الفلسطيني، والهجمات التي ترعاها إيران على القوات الأميركية المنتشرة في العراق وسوريا .

تظهر الأشهر العشرة الأولى من حكم إدارة بايدن أن الشرق الأوسط يحتاج إلى مشاركة ثابتة لا العكس، بدلًا من صورة غامضة وغير معرّفة عن "ضبط النفس". تعرض المنطقة على الولايات المتحدة العديد من التحديات والأزمات والفرص التي يتعيّن تخفيضها أو تجاهلها. وبدلًا من ذلك يتعيّن على الولايات المتحدة أن تتبنّى سياسة أشد هدوءًا وأكثر صرامة في التعامل مع الشرق الأوسط ـ وهي السياسة التي تدرك أهمية المنطقة باعتبارها جسرا بين أوروبا وآسيا وإفريقيا ومفترق طرق حاسم للاقتصاد العالمي يتجاوز إنتاج الطاقة. في الواقع، أصبح الشرق الأوسط مركزًا اقتصاديًا في حد ذاته، إذ أصبح بمثابة نقطة عبور مهمة للأشخاص والبضائع التي تتحرك عن طريق الجو والبحر - بالإضافة إلى منطقة منافسة جيوسياسية مع روسيا والصين. ويجب على الولايات المتحدة أن تنتقل من كونها النموذج الحالي الضامن للأمن الإقليمي الذي لا مثيل له في مجموعة من العلاقات الثنائية المحورية إلى نموذج تكامل إقليمي في مجموعة من القضايا، بما في ذلك الأمن

والاقتصاد والمخاوف المتعلقة بالطاقة. عقب الانسحاب العسكري الأميركي من أفغانستان ستجد الولايات المتحدة صعوبة أكبر في قطع العلاقات أو تقليلها مع الشرق الأوسط، بل ستصبح هذه المنطقة وعلاقات أميركا مع شركائها هناك أكثر أهمية في المستقبل القريب.

ولكن في كثير من الأحيان كان صُنّاع القرار السياسي ينظرون إلى الشرق الأوسط في المقام الأول باعتباره منطقة تعاني من الأزمات وعدم الاستقرار ـ وليس من دون سبب. ولكن المناقشة السياسية الأميركية التي يهيمن عليها الاختيار الزائف بين البقاء في المنطقة أو مغادرتها، مع التركيز الضيّق على الآثار والتكتيكات العسكرية، كثيرًا ما تفشل في رؤية الفرص المتاحة لمساعدة شعوب الشرق الأوسط على تحقيق الحرية والازدهار الأكبر الذي يرغبون فيه.

إن النظرة الأوسع للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط تنتج ثلاثة مخاوف رئيسية:

- الأمن: إن حماية أميركا، وحلفائها في مختلف أنحاء العالم، وشركائها الإقليميين من التهديدات الإرهابية الناشئة في الشرق الأوسط ـ مثل تنظيم القاعدة، وجماعة تنظيم الدولة الإسلامية، والشبكات الإرهابية الإيرانية بالوكالة - لابد أن تظل محور مشاركة الولايات المتحدة في المنطقة. تشكّل التهديدات الإرهابية المستمرة خطرًا على الأمن الإقليمي والعالمي، كما تفعل الحروب الأهلية المستمرة في سوريا وليبيا واليمن. مع العلم أن الوطن الأميركي أصبح الآن أكثر أمانًا من هذه التهديدات مما كان عليه قبل 20 عامًا، لكن يتعيّن على أميركا مع ذلك اتخاذ تدابير فعّالة لعزل شركائها الإقليميين والنظام الدولي الأوسع من التهديدات الموجودة في المنطقة.
- الاقتصاد: تظل موارد الطاقة في الشرق الأوسط بالغة الأهمية للاقتصاد العالمي - خاصة بالنسبة لحلفاء أميركا في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية. بالإضافة إلى ذلك، على مدار العقدين الماضيين، برزت المنطقة نفسها كمركز عبور دولي يربط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا. وفي الوقت الذي تتطلع الولايات المتحدة والاقتصادات الرائدة الأخرى نحو مرحلة التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا، يجب عليهما العمل على توسيع وبناء علاقات اقتصادية دائمة مع مراكز الابتكار الرئيسة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبحث عن طرق لتعزيز العلاقات الاقتصادية التي تدعم العمل اللائق والاستثمارات في رأس المال البشري .
- القِيَم: بعد أكثر من 10 سنوات من بدء الانتفاضات الشعبية في جميع أنحاء المنطقة، لا يزال الشرق الأوسط في الخطوط الأمامية للنضال العالمي من أجل الكرامة الإنسانية والحقوق العالمية، وهي قِيَم تدعمها الولايات المتحدة - بما في ذلك الحرية الدينية وحقوق المرأة وحرية التعبير. إن افتقار المنطقة للحريات يمنع أهلها من تحقيق تطلعاتهم في الكرامة والازدهار، ويقوّض استقرارها على المدى الطويل. وفي سياق عالمي حيث يقدّم الاستبداد التكنولوجي الصيني والروسي والرأسمالية التي تهيمن

عليها الدولة نفسها كنموذج بديل للحكم، يعدّ الشرق الأوسط مساحة متنازع عليها في مسابقة القيم العالمية هذه.

في الوقت نفسه، يقدّم الشرق الأوسط ثلاث فرص رئيسة مترابطة للسياسة الأميركية:

- تعطي تحوّلات الأجيال عبر المنطقة منظورات جديدة للمناقشة العامة في البلدان الرئيسية في الشرق الأوسط. إن الأجيال الجديدة، والأصغر سنًا، والأكثر توافقًا مع التكنولوجيا، والتي لم تنضج بفعل سياسات الماضي، أصبحت تتبوّأ السلطة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، الأمر الذي أدّى إلى خلق فرص جديدة للتغيير الإيجابي والسلبي في المنطقة وداخل بلدانها ـ التغيير مع إمكانية المساعدة في خلق فرص جديدة للنهوض بالقيم الليبرالية والتقدم الاقتصادي. ومع ذلك هناك عقبات أمام تعزيز التقدم على هذه الجبهة، بما في ذلك التحدي الدبلوماسي المعقد المتمثل في إظهار القادة الإقليميين طريقًا نحو مجتمعات أكثر انفتاحًا وخضوعًا للمساءلة - وهو مسار يبعد البلاد عن الديكتاتورية والاستبداد اللذان سحقا الإمكانات البشرية في المنطقة لعقود.
- تفتح المتغيرات الاقتصادية في المنطقة الباب أمام التعاون الاقتصادي في مجالات جديدة. مع نية الحكومات الإقليمية المعلنة لنقل اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد على عائدات الطاقة، يمكن أن تظهر خيارات جديدة للتعاون الاقتصادي تتجاوز المجالات التقليدية، فننتقل من مجالات استخراج الهيدروكربونات وتجارة المعدات العسكرية إلى مجالات مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة النظيفة.
- يمكن للتغيير في النقاش الداخلي الأميركي حول الشرق الأوسط أن يساعد في بناء علاقة أكثر استدامة واستقرارًا مع المنطقة. يبحث العديد من الأميركيين ـ صنّاع القرار السياسي والمواطنين على حد سواء ـ عن سُبل لحماية مصالح أميركا التي لا تزال مهمة في الشرق الأوسط في حين يكرّسون اهتمامًا وموارد أقل للمنطقة. ويتيح هذا الحوار المتطور بشأن السياسات الداخلية الفرصة للولايات المتحدة لإعادة تعريف علاقتها مع المنطقة بحيث تركّز على الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بقدر ما تركّز، أو أكثر، على المخاوف العسكرية والمتعلقة بالطاقة.

يمكن للولايات المتحدة حماية مصالحها في الشرق الأوسط واغتنام الفرص التي تتيحها المنطقة من خلال بناء خمس ركائز لإعادة الانخراط الاستراتيجي على مدى العقد المقبل:

1. إطلاق مبادرات مشتركة بشأن تحديات الأمن البشري مثل وباء كورونا والأمن الاقتصادي وحقوق الإنسان وتغيّر المناخ. وينبغي للتركيز على مخاوف الأمن البشري الأوسع نطاقًا أن يبحث أيضًا السُبل الكفيلة باستخدام التكامل الاقتصادي لخلق المزيد من القيمة إلى ما هو أبعد من إنتاج الطاقة وتحقيق

التكامل الأفضل لاقتصاد المنطقة مع المحركات الاقتصادية العالمية الثلاثة في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

2. وضع الدبلوماسية أولًا في جهود إنهاء النزاعات في سوريا واليمن وليبيا. فهناك حاجة إلى دبلوماسية أميركية مُعزّزة وخلّاقة لفك وتهدئة هذه الصراعات المعقّدة التي تجسّدت في قوى إقليمية وعالمية مع معالجة التهديدات المستمرة من الشبكات الإرهابية ذات الامتداد العالمي.
3. احتواء إيران وإشراكها بدبلوماسية مدعومة بإستراتيجية أمنية إقليمية متوازنة. ويجب أن تشمل الدبلوماسية المتجددة مع إيران شركاء أميركا الأمنيين الإقليميين من أجل تحقيق نتائج دائمة، ويجب على الولايات المتحدة أن تدرك أن دعم إيران للجماعات المسلحة العنيفة، مثل حزب اللّه والحوثيين، يعرّض القيم والمصالح الأميركية للخطر في جميع أنحاء المنطقة.
4. تهيئة الظروف لإحراز تقدم وتكامل إقليمي أكبر مع دبلوماسية متجددة وشاملة على الجبهة العربية الإسرائيلية. فيجب على الولايات المتحدة الاستفادة من الانفتاحات التي توفرها اتفاقيات التطبيع الأخيرة بين "إسرائيل" والعديد من الدول العربية لتحسين الظروف على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية، وتضمين الفلسطينيين كجهات فاعلة مركزية، والانتقال من واقع الدولة الواحدة الحالي نحو حل الدولتين.
5. النهوض بسياسة أمنية إقليمية أكثر توازنًا مع زيادة التركيز على التحديات الناشئة. وينبغي للولايات المتحدة أن تنتقل من النموذج الأمني الحالي المتمثل في كونها الضامن الأمني الإقليمي في مجموعة من العلاقات الثنائية المحورية إلى كونها جهة تكامل أمني إقليمي، مشجعة البلدان ذات التفكير المماثل على بناء هيكل أمني إقليمي ذاتيّ الاستدامة على المدى الطويل.

تستند هذه الركائز الخمس الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة إلى الدروس الرئيسة الخمسة التالية المستفادة من عقود من المشاركة الأميركية في الشرق الأوسط:

1. تساهم الجغرافيا السياسية العالمية في نجاح أو فشل الدبلوماسية في الشرق الأوسط. جاءت أعظم التطورات في الأمن الإقليمي - الدبلوماسية العربية الإسرائيلية في التسعينيات والاتفاقية النووية لعام 2015 مع إيران، على سبيل المثال - عندما كانت الظروف الجيوسياسية مواتية. فعندما تنسّق الولايات المتحدة مع دول أخرى حول العالم وتعمل عن كثب مع الشركاء الإقليميين، فإنها تحقق أفضل نتائج دبلوماسية وأمنية.

2. يجب أن تكون المبادرات الدبلوماسية متزامنة مع السياسات الأمنية والاقتصادية لتحسين حياة الناس والحقوق الأساسية في الشرق الأوسط. ستثبت الدبلوماسية الأميركية أنها أكثر فاعلية عندما تربط الجهود

المبذولة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعوب المنطقة بالتقدم الدبلوماسي. بعبارة أخرى، تحتاج شعوب المنطقة إلى الشعور بالنتائج الإيجابية للدبلوماسية في حياتهما اليومية.

3. نادرًا ما ينتج عن الضغط الخارجي نتائج مستدامة. وليس محتملًا أن تؤدي محاولات الولايات المتحدة والقوى الأخرى لإكراه الحكومات والحركات السياسية في الشرق الأوسط على إحراز تقدم دائم. لكن تزداد احتمالية استمرار التقدم عندما تنخرط أطراف النزاعات والتوترات السياسية الداخلية بشكل مباشر مع بعضها البعض، وليس عندما تحاول الولايات المتحدة أو أي طرف خارجي فرض المحادثات.

4. يزداد احتمال النجاح الدبلوماسي عندما يتصدّى للتهديدات الأمنية ويقلل منها. في حين أن العمليات العسكرية ومكافحة الإرهاب بمقدورها أن تؤثر بشكل كبير لتشكيل بيئة للسلام فإن التصوّرات الإقليمية حول السياسة والأمن تحدّد نجاح أو فشل الدبلوماسية في الشرق الأوسط. لذلك فإن الدبلوماسية الفعّالة لإنهاء النزاعات وتقليل التوتّرات في الشرق الأوسط تأخذ هذه الحقائق في الاعتبار بدلًا من تجاهلها أو إنكارها.

5. تسييس السياسة الخارجية الأميركية يؤدي إلى نتائج عكسية ويضعف المكانة الجيوسياسية لأميركا، خاصة في الشرق الأوسط. يصبح موقف أميركا أقوى عندما يعمل الجمهوريون والديمقراطيون معًا لبناء إجماع في أميركا بشأن الخطوات التالية إلى الأمام في الشرق الأوسط. لكن عندما يفشل الطرفان في بناء هذا الإجماع فإنه يشجّع الجهات الخارجية على التلاعب بالانقسامات السياسية المحلية الأميركية وبالتالي تجنّب اتخاذ خيارات دبلوماسية وسياسية صعبة وضرورية لإنهاء النزاعات.

وبهذا تنتهي حقبة التدخل العسكري الأميركي المكثّف والمباشر في الشرق الأوسط، لكن النظام الجديد لم يتضح بعد. وتواجه المنطقة نفسها فترة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تفاقمت بسبب جائحة كورونا، ولا تزال الولايات المتحدة في عهد الرئيس بايدن تحاول تحديد دورها في المنطقة بشكل واضح أكثر. يسعى النهج الواقعي والمسؤول إلى تعزيز نظام الدولة في الشرق الأوسط من أجل تمكين كل دولة من معالجة التحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية الأوسع التي تواجه مواطنيها. وسيستخدم هذا النهج الدبلوماسية، وفن الحكم الاقتصادي، والتعاون الأمني كأدوات أساسية لبناء ثقة جميع شركاء الولايات المتحدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط لجعل شعوب المنطقة يشعرون بأمان أكثر، واستخدام النفوذ الذي ما زالت الولايات المتحدة تمتلكه لتحقيق تقدم بطيء لكن مستمر بثبات.

الشرق الأوسط في موازنة الدفاع الأميركية 2022

الموضوع

وقّع الرئيس الأميركي جو بايدن بتاريخ 27 كانون الأول 2021 على ميزانية الدفاع السنوية لعام 2022 لتصبح قانونًا، وقد بلغت قيمتها حوالي 77.77 مليار دولار لتلبية احتياجات البنتاغون للعام القادم[1]. في النص أدناه نظرة على أبرز ما ورد من أرقام ومخصصات لمنطقة الشرق الأوسط في هذا القانون، بما يعكس التوجّهات العسكرية الأميركية للعام الجديد.

أبرز ما ورد حول الشرق الأوسط

يأتي قانون "تفويض الدفاع الوطني لعام 2022 NDAA" بعد عام شهد انسحاب الجيش الأميركي من أفغانستان بعد عقدين من الحرب، وإعلان بايدن إنهاء الدعم الهجومي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، وإعلان إنهاء المهام القتالية في العراق – وإعلان إبقاء قوات لأغراض التدريب والاستشارة. على الرغم من هذه التغييرات الكبيرة في وضع الجيش الأميركي فإن حجم الأموال المخصّصة للبنتاغون لا يزال مرتفعًا كما كان دائمًا، مع زيادة ميزانية هذا العام بنسبة خمسة في المئة على عام 2021، **كما أنّها تزيد بمقدار 25 مليار دولار عما كان بايدن قد طلبه في الأصل في وقت سابق من هذا العام.**

فيما يتعلق بالشرق الأوسط لوحِظَ أنّ المخصّصات تكاد تكون مشابهة لمخصصات ميزانية العام الماضي، على الرغم من أنّ ميزانية هذا العام أيضًا تتزامن مع استمرار إدارة بايدن في تحويل التركيز الأميركي نحو الصين.

التمويل المخصص لمحاربة داعش

على غرار عام 2021، خصّصت موازنة الدفاع لعام 2022 مئات الملايين من الدولارات للعمليات الأمنية الأميركية ضمن ما تسمّيه "صندوق تدريب وتجهيز مكافحة داعش - CTEF" بمعدّل 345 مليون دولار للعراق و177 مليون دولار لسوريا.

[1] https://www.congress.gov/bill/117th-congress/senate-bill/1605/text

سوريا

ألزم نص قانون موازنة 2022 الرئيس الأميركي ووزارتَي الدفاع والخارجية بتقديم تقرير مفصّل للجان الكونغرس المختصة بعد إقرار القانون بـ 90 يومًا يتضمّن وصفًا مفصّلًا للإستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية الأميركية في سوريا. ورد في النص المتعلّق بسوريا في القانون أنّ التقرير سالف الذكر يجب أن يتضمّن ما يلي:

(1) إستراتيجية دبلوماسية للولايات المتحدة حول سوريا، بما في ذلك وصف للأهداف الدبلوماسية المرغوبة لتعزيز المصالح الوطنية للولايات المتحدة في سوريا، والأهداف النهائية المنشودة، ووصف الوسائل الدبلوماسية وما يتصل بها من وسائل السياسة الخارجية لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك التعامل مع الجهات الأجنبية الرئيسية العاملة في سوريا مثل روسيا وتركيا.

(2) إستراتيجية دفاعية للولايات المتحدة في سوريا، بما في ذلك وصف للأهداف الأمنية التي تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها، بما في ذلك الأهداف والوضع النهائي المنشود للوجود العسكري للولايات المتحدة في شمال شرق سوريا، والجدول الزمني الانتقالي المتصوَّر للمسؤوليات الأمنية لـ "قوات سوريا الديمقراطية، وحالة بقايا عناصر داعش، وإستراتيجية لتخفيف التوتّرات بين تركيا و"قوات سوريا الديمقراطية"، ونهج طويل الأجل لإدارة تهديد الميليشيات والقوات الموالية لإيران العاملة في سوريا لشركاء الولايات المتحدة ومصالحها.

(3) وصف لإستراتيجية الولايات المتحدة وأهدافها للدعم العسكري الأميركي والتنسيق مع "جيش مغاوير الثورة" بما في ذلك خطة الانتقال والاحتياجات التشغيلية في قاعدة التنف وحولها.

(4) خطة للأمن الدائم لمعتقلي داعش المحتجزين حاليًا في مرافق مؤمَّنة من قبل "قوات سوريا الديمقراطية" (بما في ذلك ما يسمّى بـ "مقاتلي الدول الثالثة" وكذلك محتجز داعش من العراقيين والسوريين) مع مراعاة أمن الأفراد والمنشآت المعنية.

(5) إستراتيجية دبلوماسية لتأمين إعادة ما تبقّى من "مقاتلي الدول الثالثة" من داعش إلى بلدانهم الأصلية، بما في ذلك تفصيل شامل لكل بلد منشأ وعدد المحتجزين الذين لم تتم إعادتهم بعد.

(6) خطة لإعادة توطين التخلّص من النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم داعش في مراكز الاحتجاز المتبقية، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات شركاء التحالف المناهض لداعش.

(7) تقييم مفصّل للوضع الأمني والإنساني في مخيم الركبان، بما في ذلك لمحة عامة عن الجهود الدولية للحد من عدد الموجودين في المخيم وخيارات سياسة الولايات المتحدة لتحسين الأوضاع.

(8) خطة للمشاركة الدبلوماسية والإنسانية مع الشركاء الإقليميين والمؤسسات المتعددة الأطراف لضمان إيصال ناجح وآمن للمساعدات الإنسانية المستمرة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في سوريا.

(9) تقييم لجهود الولايات المتحدة لمنع التطبيع مع وإعادة تأهيل نظام الأسد، ليشمل معالجة التواصل الأخير مع نظام الأسد من قِبل شركاء الولايات المتحدة.

(10) تقييم للجهود الدبلوماسية الأميركية لمنع عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية.
(11) تقييم للتقدّم نحو تلبية المعايير المحدَّدة في الفقرات من (1) إلى (7) من القسم 7431 (أ) من قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019 (القانون العام 116-92 ؛ 133 Stat. 2297)، المطلوب لتعليق العقوبات المفروضة على نظام الأسد.
(12) تقييم لجهود الولايات المتحدة في السعي للمساءلة عن جرائم نظام الأسد ضد الشعب السوري، لتشمل الاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري والتعذيب والتجويع واستخدام الأسلحة الكيماوية.

تقرير عن القدرات العسكرية لإيران والأنشطة ذات الصلة

يقدّم مدير المخابرات الوطنية إلى لجان الكونغرس المختصة تقريرًا يتضمّن ما يلي: (1) وصفًا تفصيليًا لكلٍّ مما يلي:
(أ) التقدم في القدرات العسكرية لإيران، بما في ذلك قدرات الحرس الثوري الإسلامي، وفيلق القدس والأرتيش والباسيج.
(ب) جميع الحالات المعروفة لتوريد أو بيع أو نقل أسلحة أو أعتدة ذات صلة، بما في ذلك قطع الغيار، إلى إيران أو منها.
(ج) جميع الحالات المعروفة لإطلاق إيران للقذائف، بما في ذلك لأغراض الاختبار والتطوير أو الاستخدام في العمليات العسكرية.
(د) تغييرات في القدرات العسكرية للجماعات المدعومة من إيران، وأبرزها حزب الله اللبناني، وعصائب أهل الحق، وحركة حزب الله النجباء، وكتائب سيد الشهداء، وكتائب الإمام علي، وكتائب حزب الله ومنظمة بدر وفاطميون والزينبيون وأنصار الله (المعروفون أيضًا باسم الحوثيين).
وتقييم لكل ما يلي:
(أ) الآثار التي قد تترتب على فرض أو إلغاء العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد على إيران على القدرات العسكرية للكيانات الموصوفة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (د).
(ب) أعمال العنف والترهيب التي ارتكبتها الميليشيات المدعومة من إيران في العراق ضد المدنيين العراقيين.
(ج) التهديد الذي تشكّله الميليشيات المدعومة من إيران في العراق على أفراد الولايات المتحدة في العراق والشرق الأوسط، بما في ذلك القوات المسلحة الأميركية والدبلوماسيون.
(د) التهديد الذي تشكّله الميليشيات المدعومة من إيران في العراق على شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.
(هـ) الدور الذي تلعبه الميليشيات المدعومة من إيران في العراق، بما في ذلك منظمة بدر، في القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية، بما في ذلك قوات الحشد الشعبي العراقية.

(و) حظر الأسـلحة الذي تفرضـه الأمم المتحدة على قدرة إيران على توريد الأسـلحة أو المواد ذات الصـلة أو بيعها أو نقلها، بشكل مباشر أو غير مباشر، أثناء سريان الحظر.
(ز) اســتخدام إيران لعمليات الاختطاف ضـــد مواطني الولايات المتحدة وتحليل الفرص لمواجهة مثل هذه الأعمال أو فرض تكاليف على إيران.

دعم "إسرائيل"

لطالما نصّت موازنات الدفاع على المساعدة العسكرية الأميركية لـ "إسرائيل"، وتتضمّن موازنة عام 2022 تخصيص مبلغ 108 مليون دولار للعدو الإسرائيلي لشراء أجزاء من نظام القبّة الحديدية المضاد للصواريخ قصير المدى، الذي تشترك كل من واشنطن وتل أبيب في إنتاجه. وكان قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2021 الذي أُقِرّ في آخر عام من ولاية ترامب قد خصّص مبلغ 73 مليون دولار لنظام القبّة الحديدية، ما يعكس توجّهًا واضحًا لإدارة بايدن بزيادة مخصّصات تطوير النظام الدفاعي الصاروخي الإسرائيلي.
وستخصّص الميزانية 62 مليون دولار أخرى للعدو الإسرائيلي لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية Arrow 3، و30 مليون دولار لمنظومة "مقلاع داوود" للدفاع الصاروخي. تتضمن الميزانية أيضًا برنامج مِنَح للعدو الإسرائيلي بقيمة 6 مليون دولار لـ "البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني". وكان قانون NDAA لعام 2021 قد تضمّن بندًا ينص على تخصيص مبلغ 3.3 مليار دولار كمساعدة سنوية للعدو الإسرائيلي حتى عام 2026. وكان مشرّعون تقدميون من الحزب الديمقراطي قد أثاروا نقاشات ودقّقوا في البنود المتعلّقة بتخصيص مساعدات للعدو الإسرائيلي في مشروع قانون موازنة الدفاع لعام 2022 مطالبين بوضع بعض القيود، لكن رغم ذلك لا يزال العدو الإسرائيلي يتلقى دعمًا واسع النطاق من الحزبين في الكونغرس.

تقرير عن الضربات السعودية في اليمن

وقد نصّ قانون موازنة الدفاع لعام NDAA 2022 على أنّ إدارة بايدن ملزَمة بتقديم تقرير حول ما إذا كانت السعودية قد شاركت في أي ضربات جوية هجومية داخل اليمن أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين. وقد نص القانون على فرض حظر على التزوّد بالوقود أثناء الطيران لأي طائرة غير أميركية تشارك في الحرب في اليمن.

تركيز على اليونان وإهمال تركيا

ورد في موازنة الدفاع لعام 2022 اعتبار اليونان "ركيزة الاستقرار في منطقة شرق المتوسط ويجب على الولايات المتحدة أن تظل ملتزمة بدعم أمنها وازدهارها"، ونصّت الموازنة على التأكيد بأنّ "منتدى 3+1" بين قبرص واليونان و"إسرائيل" + الولايات المتحدة هو صيغة ناجحة للتعاون في قضايا الطاقة ويجب توسيعه

ليشمل مجالات أخرى تهم الأعضاء. كما أشارت الموازنة إلى أنّ "على حكومة الولايات المتحدة أن تدعم إجراء مناورات التعاون الأمني البحري والدفاعي المشتركة مع كل من قبرص واليونان و "إسرائيل" ومبادرات الطاقة ومكافحة جهود التأثير الخبيث التي تبذلها الصين وروسيا". ونصّت الموازنة على عزم الأميركيين تزويد اليونان بطائرات F-35. هذا وقد سُجِّل تجاهل لذكر تركيا في نص قانون تفويض الدفاع لعام 2022، على عكس ما جاء في نص قانون تفويض الدفاع لعام 2021 الذي لم يتضمّن أي مبادرات خاصة تجاه اليونان بل تأكيد على استدامة العلاقة معها ضمن إطار دول البلقان، في مقابل تأكيد على العلاقة مع تركيا و"ضمان أن تظل حليفًا حيويًا لحلف الناتو وشريكًا عسكريًا هامًا لواشنطن وأن تقدّم الدعم للعمليات العسكرية الاميركية واحتياجاتها اللوجستية".

رد الفعل الإعلامي للدولة الروسية على موازنة الدفاع:

- يسعى أعضاء الكونغرس للسيطرة على سياسة الرئيس جو بايدن تجاه سوريا. كثير من المشرّعين مقتنعون بأن الرئيس الأميركي مستعد لتقديم تنازلات دبلوماسية مع نظام بشار الأسد. وبحسب تقارير إعلامية، فإن مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني 2022 يحتوي على عدد من المطالب للإدارة الأميركية، بهدف منع العلاقات بين الدول العربية وحكومة الأسد من التحسّن، ومنع روسيا من تحقيق أهدافها الدبلوماسية.
- لم تكن سوريا أبدًا إحدى أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة. لا تنظر الإدارة [الأميركية] الجديدة إلى الصراع السوري كمسألة منفصلة مهمة، لكنها تعتبره مسألة ثانوية مرتبطة بأهداف أكثر أهمية، بما في ذلك التفاعل مع إيران وجهود حل الصفقة النووية والعلاقات مع روسيا وتركيا وضرورة ضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.
- يمكن أن يشعر بايدن وإدارته بالراحة بالنظر إلى أن الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري في سوريا. من الناحية الفنية، لا يتخلّى الأميركيون عن فكرة إزاحة بشار الأسد عن السلطة، لكن الصراع السوري هو بالنسبة لهم أكثر من مجرد قتال ضد دمشق. من المرجّح أن يتناسب الوضع الراهن مع الولايات المتحدة. الأميركيون مرتاحون في سوريا والسؤال الكبير هو كيفية إخراجهم من هناك. يمكن أن يشكّل هذا صداعًا خطيرًا لروسيا.

طُرق التأثير الصينية في الرأي العام الإسرائيلي

الموضوع

تقرير بعنوان "كيف تعلّمت الصين تسخير الإعلام الإسرائيلي والمشهد التكنولوجي المزدهر" صادر عن "وقفية كارنيغي للسلام العالمي" في شهر تشرين الثاني 2021[1].

خلاصة التقرير

المقدمة

- تعتبر بكين "إسرائيل" مركزًا تكنولوجيًا عالميًا وسعت إلى الاستفادة من قدرات الابتكار الإسرائيلية للمساعدة في تلبية احتياجاتها التنموية والتحديات الإستراتيجية.
- مع احتدام المنافسة بين الصين وحليف "إسرائيل" الرئيسي، الولايات المتحدة، فإن استراتيجيات التواصل الصينية مع "إسرائيل" مصمّمة أيضًا لتعظيم نفوذ بكين السياسي في الدوائر الإسرائيلية المؤثرة.
- للاستفادة من مراكز الابتكار المحلية واكتساب النفوذ في "إسرائيل"، سعى صانعو السياسة والمعلقون الإعلاميون الصينيون إلى تنمية التصورات الإسرائيلية الإيجابية تجاه الصين ومسار تطورها وإمكاناتها كشريك موثوق به.
- لقد تعلّم المسؤولون ورجال الأعمال الصينيون تكييف رسائلهم (بما في ذلك باللغة العبرية) حسب الأذواق والتفضيلات والتحيّزات الإسرائيلية.
- استخدم الممثلون الصينيون مجموعة متنوّعة من أدوات الاتصال والتكتيكات للإشارة إلى أهمية التعاون عالي التقنية والتأثير السياسي في "إسرائيل".
- تتعلم وسائل الإعلام التي تديرها الصين، مثل راديو الصين الدولي (CRI)، تكييف رسائلها مع المستهلكين الإسرائيليين.

[1] https://carnegieendowment.org/files/Yellinek_-_Israel_China-v2.pdf

- بالإضافة إلى ذلك، يستخدم الممثلون الصينيون أشكالًا أخرى من القوة الناعمة - مثل معاهد كونفوشيوس وبرامج التبادل التعليمي والثقافي الأخرى - لتعزيز العلاقات وزيادة التأثير وتعزيز مصالح الدولة.

أولويات الصين في "إسرائيل"

- تتمثل المصالح المركزية للصين في "إسرائيل" في الاستفادة من قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على الابتكار وتوسيع النفوذ الصيني في البلاد في ضوء المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين. قال نتنياهو خلال زيارته للصين عام 2017، "نحن شريكك الصغير المثالي في هذا الجهد.. أعتقد أن هذا زواج صنع في الجنة."
- يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للصين في علاقتها مع "إسرائيل" في ضمان التدفق المستمر للتكنولوجيا المتقدمة والابتكار إليها بالتزامن مع إستراتيجية "Going Global" للدولة والخطط الصينية الرئيسية الأخرى.
- يميل اللاعبون الصينيون في كل من الحكومة والصناعة إلى النظر إلى موهبة "إسرائيل" في الابتكار على أنها تعكس السِمات المهمة للمجتمع الإسرائيلي، وأبرزها نظام تعليمي ناجح.
- إلى جانب الابتكار التكنولوجي، سعت الصين أيضًا إلى تعزيز الدعم الإسرائيلي العام لعلاقات أوثق مع بكين من خلال رسائل إستراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانة "إسرائيل" كدولة محورية وسط المنافسة المتنامية بين القوى العظمى- الصين والولايات المتحدة.
- تسعى الحكومة الصينية إلى استخدام "إسرائيل" كمكان لاختبار استراتيجيات وممارسات جديدة في سعيها لتحقيق نفوذ دولي أكبر من خلال مراقبة كيفية استجابة الدول الأخرى (خاصة دولة صغيرة وذات أهمية إستراتيجية وذات توجه غربي مثل "إسرائيل") للأفعال الصينية وما الآثار الدولية لمثل هذه الأعمال.
- إحدى الطرق التي ظهر بها هذا التنافس الجيوسياسي هي من خلال صفقات الاستثمار الصينية والعطاءات لمشاريع البنية التحتية الإسرائيلية الكبرى، والتي ثبت في بعض الأحيان أنها مثيرة للجدل.

كيف تتواصل الصين مع الجمهور الإسرائيلي

1. **تطور الرسائل الصينية في "إسرائيل"**

- في عام 2008 تم إطلاق قسم من موقع السفارة الصينية على الإنترنت يعرف باسم "إمباسي نيوز" لجمع جميع الأنشطة الإعلامية للسفارة في وسائل الإعلام الإسرائيلية.
- بدءًا من عام 2010، لوحظ تغيّر كبير ببعض المحتوى الذي يتم إنشاؤه عبر السفارة الصينية لناحية لهجته وتكيّفه مع الظروف المحلية. بدأت هذه الرسائل بتقديم محتوى أكثر تفصيلًا للجمهور الإسرائيلي، بدلًا من مجرد تكرار رسائل الحزب الشيوعي الصيني النموذجية وإعادة تدويرها. بدأت السفارة بالتركيز

على أنشطة مسؤولي السفارة، وتسليط الضوء على التواصل الإعلامي في "إسرائيل"، والاجتماعات الدبلوماسية والتجارية المثمرة، والمشاركة المجتمعية داخل "إسرائيل".

- جاء التغيير الأكثر أهمية في رسائل السفارة الصينية في أيلول 2015، عندما بدأ السفير زان يونغ شين في مخاطبة الجمهور الإسرائيلي مباشرة من خلال كتابة مقالات في الصحيفة الإنجليزية الرائدة، جيروساليم بوست. كان الهدف من هذه الافتتاحيات تثبيط التدقيق في الأنشطة الصينية التي كانت تولد التوترات في العلاقات بين الصين و"إسرائيل" وتضع "إسرائيل" في موقف حرج تجاه الولايات المتحدة.
- ذهب المسؤولون الصينيون وموظفو السفارة إلى أبعد الحدود لنزع فتيل المعارضة لصفقة تشغيل الميناء الإسرائيلي الجديد في حيفا لمدة خمسة وعشرين عامًا، لكنهم لم يكونوا وحدهم. كان وزير النقل الإسرائيلي السابق "إسرائيل" كاتز نشطا للغاية في الترويج للشركات الصينية في الاقتصاد الإسرائيلي. وكانت كل هذه الجهود، وخاصة مقالات السفير الصيني، تهدف إلى طمأنة الجمهور الإسرائيلي (ومن خلال صانعي القرار الإسرائيليين)، في حين تعمل على تخفيف المخاوف المحتملة بشأن الموثوقية والسلوك الاستراتيجي الصيني.
- قد يكون أحد الأسباب المحتملة وراء اختيار المسؤولين الصينيين للكتابة باللغة الإنجليزية في المقالات والمنشورات هو أن المقصود بهذه الرسائل ليس الوصول إلى الناس في "إسرائيل" فحسب، بل وأيضًا إلى القراء في الولايات المتحدة والدبلوماسيين الناطقين بالإنجليزية من مختلف البلدان الذين يعيشون في "إسرائيل".
- تابع المسؤولون الصينيون المشاركة الأوسع نطاقًا مع الصحف اليومية العبرية، بما في ذلك صحيفة هآرتس، التي سعى المسؤولون في بكين من خلالها إلى توجيه رسائل مطمئنة إلى الجمهور الإسرائيلي بشأن العلاقات المفيدة للطرفين بين البلدين.

2. إذاعة الصين الدولية[2] تساعد الصين على الوصول إلى جمهور إسرائيلي

- في أواخر أيلول 2009، أطلقت الإذاعة أول موقع إلكتروني لها باللغة العبرية، وصفته بأنه "الموقع الإلكتروني العبري الأول والوحيد الذي تديره إدارة رسمية في الصين". رحّب الرئيس الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز بإطلاق موقع الإذاعة على شبكة الإنترنت بالعبرية. ووصف إيدن بار، المدير العام لوزارة الاتصالات الإسرائيلية آنذاك، الإطلاق بأنه "بداية هامة في الجهود الرامية إلى نقل قصة الصين في العصر الحديث إلى الجمهور الإسرائيلي".

[2] تأسست الإذاعة في عام 1941، وهي الآن الذراع الإذاعية الدولية لمجموعة وسائل الإعلام الصينية، وهي الشركة الوطنية القابضة للخدمات الإعلامية التي تديرها الدولة الصينية. في شباط 2020، صنّفت الحكومة الأميركية الإذاعة وأربع وسائل إعلام صينية أخرى باعتبارها "بعثات أجنبية". بالنسبة لـــ "إسرائيل" وغيرها من شركاء الولايات المتحدة، هذا القرار يشير إلى أن الولايات المتحدة تعتبر موظفي الإذاعة كوكلاء للحزب الشيوعي الصيني.

3. مساعٍ صينية لكسب قلوب الإسرائيليين

- تشير بيانات استطلاع الرأي من مركز بيو للأبحاث إلى أن العديد من الإسرائيليين لديهم نظرة إيجابية تجاه الصين.
- وفقًا لاستطلاع حول المواقف العالمية لعام 2019، ينظر العديد من الإسرائيليين إلى الصين بشكل إيجابي تمامًا. ومن بين أربعة وثلاثين بلدًا شملتها الدراسة الاستقصائية، كان المجيبون الإسرائيليون ينظرون إلى الصين نظرة إيجابية أكثر من نظرة أي بلد آخر باستثناء لبنان ونيجيريا وروسيا. وعلى وجه التحديد، صنّف 66 في المئة من المجيبين الإسرائيليين الصين في صورة "مفضّلة"، في حين أن 25 في المئة فقط قدّموا ردًا سلبيًا. وبالمقارنة، يرى 60 في المئة من المجيبين في الولايات المتحدة أن الصين "غير مفضّلة"، في حين أن 26 في المئة فقط ينظرون إلى الصين نظرة إيجابية. أظهرت نتائج الاستطلاع زيادة أكثر من 10 في المئة في التصنيف المفضل للصين بين الإسرائيليين منذ عام 2018، واتجهت الأرقام إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة مع بعض التقلبات هنا وهناك.
- زادت نسبة الإسرائيليين الذين يثقون بالزعماء الصينيين للقيام بالشيء الصحيح فيما يتصل بالشؤون العالمية ولكنها لا تزال منخفضة نسبيًا. في عام 2007، أعرب 13٪ فقط من الإسرائيليين عن ثقتهم في الرئيس الصيني آنذاك. ارتفع عدد الإسرائيليين الذين يثقون في القيادة الصينية إلى 24٪ في عام 2014 و35٪ في عام 2019.
- هناك عدة تفسيرات محتملة للسبب في تحسّن نظرة الإسرائيليين للصين. أولًا، استثمرت الصين بشكل كبير في "إسرائيل" وشاركت في بعض مشاريع البنية التحتية في البلد. العامل الثاني هو التطوّر السريع للصين من قوة إقليمية إلى قوة عظمى، وهو التطور الذي جعلها شريكًا أكثر جاذبية للإسرائيليين. العامل الثالث هو نجاح رسائل الصين للإسرائيليين التي ترسل بمختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة.